روناهي عين الحقيقة

صحيفة روناهي | @NewspaperRonahi | ronahinewspaper | rojnama ronahi

صحيفة روناهي Ronahi Newspaper | ronahi_newspaper | www.ronahi.net | +963 984370218

r.ronahi2011@gmail.com | rronahinewspaper@gmail.com | +963 984370218 | +963 052 423165

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع

ronahi belavkariye@gmail.com

0938374196

المكتب الرئيسي: قامشلو - حي الهري-طريق عامودا شارع روناهي(الغرزدق)

بين الطين والقصائد.. رجل يوقظ ذاكرة الأجداد

قامشلو/ ملاك علي ـ في زمنٍ اجتاحت فيه الصناعات الحديثة تفاصيل الحياة اليومية، بقيت بعض الأرواح متشبثة بالأشياء، التي تحمل دفء الماضي وبساطة الحياة القديمة، ومن بين تلك الأرواح، اختار "نعمان الحاج يونس" أن يجعل من الفخار رسالة ثقافية وإنسانية، يعيد من خلالها إحياء تراثٍ كاد أن يغيب خلف بريق الأدوات الحديثة.

في أحد أزقة مدينة عامودا، لا تبدو الفخاريات المصفوفة داخل محل "نعمان الحاج يونس" مجرد أوانٍ قديمة للبيع، بل أشبه بقطعٍ تحفظ ذاكرة الزمن، وتروي حكايات أناسٍ مرّوا من هنا، وتركوا أثرهم في الطين والحجارة ورائحة البيوت القديمة هناك، حيث يمتزج عبق التراث بصوت القصائد، ليقف "يونس" شاعراً وكاتباً وحارساً لذاكرة الأجداد.

فمنذ أكثر من عشر سنوات، يمضي "يونس"، أيامه بين الفخاريات وأدوات الأنتيكا، لكن الحكاية بدأت قبل ذلك بكثير، حين كان طفلاً يراقب تفاصيل البيوت القديمة بشغفٍ لا يشبه الأطفال، حيث كان يرى في الأواني العتيقة أكثر من مجرد أدوات، يشعر أنها تحمل أرواح

ذاكرة حية

وفي لقاءٍ مع صحيفتنا «روناهي»، أوضح أنّ حبه للفخار لم يكن تجارة وعملاً فقط، بل

أصحابها، وتحفظ أصوات الجدات ورائحة الخبز والماء البارد المخزن في جرار الطين،

هواية تسكنه منذ الصغر، ورغبة عميقة في إبقاء ثقافة الآباء والأجداد حيّة في ذاكرة الناس، فكل قطعة فخار تشبه صفحةً من كتاب قديم، وكل إناء يحمل حكاية زمنٍ أكثر بساطة وصدقاً.

وفي البداية، كان الإقبال على شراء الفخاريات محدوداً، إذ اعتاد الناس على الأدوات الحديثة المصنوعة من الزجاج والكروم، لكن: مع مرور الوقت بدأ كثيرون يعودون إلى الفخار، بعدما أدركوا فوائده الصحية والطبيعية، فالصحون والطناجر والكاسات المصنوعة من الطين الأحمر لم تعد مجرد أدوات تراثية، بل أصبحت رمزاً للحياة الصحية والطبيعة النقية.

واستعاد "يونس"، ذكرى قديمة ما تزال عالقة في ذاكرته، حين كانت والدته تطلب منهم غسل بعض الجروح بالطين الأحمر، إيماناً منها بخصائصه الطبيعية وفوائده العلاجية، تلك التفاصيل الصغيرة بقيت محفورة داخله، لتتحول مع السنوات إلى قناعة بأن الفخار جزء من ثقافة كاملة تربط الإنسان بالأرض.

ولا يكتفي "يونس"، بحفظ التراث عبر الفخاريات فقط، فهو أيضاً كاتب وشاعر يجد في الكلمات امتداداً لما يقوله الطين بصمته، يكتب عن الناس والبساطة والحنين، تماماً كما يعتني بالأواني القديمة، التي يراها شاهدةً على زمنٍ جميل لا يريد له أن يندثر.

واليوم، ومع عودة الكثيرين إلى اقتناء الأشياء التراثية والثقافية، يشعر "نعمان الحاج يونس"، أن حلمه القديم بدأ يتحقق، فالفخار الذي كان يوماً مهمشاً، عاد ليأخذ مكانه من جديد في البيوت والقلوب، حاملاً معه دفء الماضي وروح الأجداد.

عين روناهي

رحلة العذاب بين قامشلو ودمشق... أسعار نار وخدمات لا تليق بالبشر

روناهي/ قامشلو ـ تتواصل معاناة المسافرين عبر باصات البولمان بين قامشلو والمدن السورية الأخرى، وخاصة العاصمة دمشق، في ظل الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية والمشروبات داخل الكراجات والاستراحات المنتشرة على خطوط السفر الطويلة.

ومن كراجات قامشلو والحسكة وصولاً إلى استراحة "صباح الخير" ومنطقة الطبقة، يشتكي المسافرون من الأسعار التي وصفوها بـ"السياحية"، مقارنة بضعف الخدمات المقدمة، الأمر الذي يزيد الأعباء المادية على الأهالي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد، ولا تقتصر المعاناة على ارتفاع الأسعار فقط، بل تمتد أيضاً إلى واقع الخدمات العامة، وفي مقدمتها دورات المياه داخل الاستراحات، والتي تعاني "بحسب شكاوى المواطنين" من سوء النظافة وغياب المتابعة الدورية، رغم أن استخدامها يكون مقابل مبالغ مالية تُفرض على المسافرين، واستراحة الطبقة واحدة من الاستراحات التي تتكرر عليها الانتقادات، فأشار مسافرون إلى أن دورات المياه المخصصة للرجال والنساء متجاورة بشكلٍ غير مناسب، إلى جانب افتقارها للنظافة والصيانة المطلوبة، ما يجعل استخدامها أمراً مزعجاً للكثير من العائلات والمسافرين.

ويطالب الأهالي الجهات المعنية بضرورة تشديد الرقابة على الاستراحات والكراجات الواقعة على خطوط النقل بين المحافظات، سواء من ناحية ضبط الأسعار أو تحسين مستوى الخدمات والنظافة، بما يليق بالمسافرين ويخفف من معاناتهم اليومية.

وفي المقابل، يؤكد مواطنون أن الحفاظ على نظافة المرافق العامة مسؤولية مشتركة، داعين المسافرين أيضاً إلى المساهمة في إبقاء دورات المياه والأماكن العامة نظيفة؛ لأن استمرارية أي خدمة جيدة تحتاج إلى تعاون الجميع.

عدسة ليلوز حسين

مراكز توزيع صحيفة روناهي واقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧/ مكتبة أواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨ -فرع (٢) مقابل الصيدلية العمالية ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٦٠٦٩٩/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم -الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧. / مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٩٦٦٢٢٨٤٥٧-٧٤٥٧٣٣ ، /المكتبة الرئيسية - كركي لكي- ٧٥٤٤١٦ / عامودا (مكتبة أرين ٧٣٢٣٢٣) / دريامية (مكتبة سها ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سپيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

كاتبات كرديات: الاعتراف باللغة الكردية خطوة نحو شراكة حقيقية في سوريا

في ظل استمرار الجدل حول مستقبل سوريا وشكل نظامها السياسي، ترى مثقفات كرديات أن الاعتراف باللغة الكردية لم يعد مطلباً ثقافياً فقط، بل تحول قضية ترتبط بالشراكة السياسية والعدالة الاجتماعية وبناء دولة تتسع شعوبها، بعيداً عن سياسات الإقصاء والتهميش التي عمقت الانقسامات لعقود طويلة. **ص-٢**

جوان عيسو: القرارات الاستثنائية باطلة وعودة الحقوق لأصحابها ضرورة

شدد المحامي المختص بالقانون الدولي والنزاعات، جوان عيسو، على أن الهدف الأساسي لمشروع «الحزام العربي»، أحدث التغيير الديمغرافي والتركيبة السكانية في المنطقة، وقطع صلة الوصل بين كرد باكور كردستان وروج آفا، وأكد، أن حق الملكية مصان حسب القوانين والتشريعات الدولية، **ص-٥**

روناهي عين الحقيقة

يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ـ السنة الخامسة عشرة | النسخة المطبوعة ـ ١٤٢٢ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٤٢٤ | الأحد ـ ٢٤ أيار ٢٠٢٦م (٥٠٠) ل.س

استهداف مزارات الشهداء.. حرب ذاكرة وانتهاكات تستوجب المساءلة القانونية

استهداف ممنهج يطال الذاكرة السياسية والعسكرية لثورة التاسع عشر من تموز؛ فمن عفرين إلى الشهباء، فمنبج، الرقة ودير الزور؛ أصبحت مزارات حماة سوريا والمناضلون ضد داعش هدفاً للمجموعات المرتزقة التي تسعى بتخريب أضرحة الشهداء وتدمير الرخام؛ الإساءة إلى الذاكرة الرمزية لقوات سوريا الديمقراطية في مسعى لمحو تلك الذاكرة، فاستهداف المزارات يندرج ضمن محاولة أوسع لإعادة تشكيل الهوية السياسية والديمغرافية والثقافية للمنطقة وبالتالي، فإن عمليات تجريف مزارات الشهداء أو سرقتها أو تحويلها إلى مواقع عسكرية أو أسواق تدخل ضمن الانتهاكات الجسيمة التي تستوجب المساءلة القانونية وهنا تقع المسؤولية على عاتق الحكومة السورية المؤقتة التي تستوجب حماية المزارات ومحاسبة الجناة.. **ص-٨**

أزمة سيدات الهلال تهزّ الرياضة النسائية... ووعود بإنصاف اللاعبات ومحاسبة المسيئين

عادت قضية سيدات نادي الهلال لكرة القدم إلى واجهة المشهد الرياضي والإعلامي بعد أيام من الجدل الواسع الذي أثارته اللاعبات إثر نشرهن نداءً علنياً عبر صفحاتهن الشخصية على مواقع التواصل الافتراضي، عبّرن فيه عن استيائهن من الواقع الذي يمر به الفريق. **ص-١٠**

مقهى «كوي»... ذاكرة سبعين عاماً تصارع الزمن وتحافظ على التراث

ما تزال المقاهي الشعبية القديمة في مقاطعة الجزيرة تحتفظ بجزء من ذاكرة المكان والناس، ومنها مقهى «كوي» في مدينة عامودا الذي يعدّ من أقدم المقاهي التراثية، شاهداً على تاريخ المدينة وحياة أهلها منذ أكثر من سبعين عاماً. **ص-٣**

ركودٌ في سوقِ المواشي بقامشلو مع ارتفاع أسعار الأضاحي

مع اقتراب عيد الأضحى، ارتفعت أسعار الأضاحي في أسواق المواشي بشكلٍ كبير، إذ تراوح سعر الكبش بين ستة وثمانية ملايين ليرة سوريّة، بينما تراوحت أسعار الأبقار بين ٧٠٠ و١٥٠٠ دولاراً، وسط تراجع واضح في حركة الشراء، وأكد مواطنون إن الأسعار باتت تفوق قدرتهم الشرائية، في حين أشار دلّالو المواشي إلى ضِعف الإقبال مقارنةً بالعام الماضي. **ص-٧**

ديوان الأدب في روج آفا.. من التهميش إلى صناعة حراك ثقافي متجدد

أكدت الإدارية في مجلس الأدب بروج آفا "بوطان هوشي" عن تطور الأدب في روج آفا بعد الثورة، ودور المؤسسات الثقافية في دعم الكُتّاب، إضافة إلى أبرز التحديات التي واجهت الحركة الأدبية خلال السنوات الماضية. **ص-٩**

هيڤيدار خالد

الشعب السوري يستحقُ العيش بكرامة. **ص-٦**

رفيق إبراهيم

توازنات المنطقة والعلاقة بين الكرد وواشنطن **ص-٥**

كاتبات كرديات: الاعتراف باللغة الكردية خطوة نحو شراكة حقيقية في سوريا

قامشلو/ دعاء يوسف ـ في ظل استمرار الجدل حول مستقبل سوريا وشكل نظامها السياسي، ترى مثقفات كرديات أن الاعتراف باللغة الكردية لم يعد مطلباً ثقافياً فقط، بل تحول قضية ترتبط بالشراكة السياسية والعدالة الاجتماعية وبناء دولة تتسع شعوبها، بعيداً عن سياسات الإقصاء والتهميش التي عمقت الانقسامات لعقود طويلة.

في وقت تتجدد فيه النقاشات حول شكل سوريا الجديدة، تعود قضية الاعتراف باللغة الكردية إلى الواجهة بوصفها واحدة من أبرز الملفات المرتبطة بالحقوق الثقافية والسياسية للكرد في سوريا، وبينما يرى مثقفون وكتّاب كرد أن اللغة تمثل جوهر الهوية والوجود، تتصاعد المطالب بترسيخ الاعتراف بها دستورياً كلغة رسمية، باعتبار ذلك خطوة أساسية نحو بناء دولة قائمة على الشراكة والتعددية، بعيداً عن سياسات الإقصاء والإنكار التي رافقت عقوداً طويلة من حكم الأنظمة السورية.

الهوية والاعتراف الدستوري

وترى الكاتبة "لعة علي"، أن الاعتراف باللغة الكردية لا يرتبط فقط بالجوانب الإدارية أو التعليمية، بل يمثل قضية وجودية تتعلق بحقوق الشعب الكردي الإنسانية والسياسية؛ لأن اللغة تحمل تاريخ وثقافة وذاكرة الشعوب، والاعتراف الدستوري باللغة الكردية إلى جانب العربية في المناطق الكردية يشكل أساساً لضمان بقية الحقوق الثقافية والسياسية والاجتماعية، لأن أي حقوق أخرى تبقى ناقصة ما لم تستند إلى حماية دستورية واضحة.

وتقول: "هذا الاعتراف ينعكس بشكل مباشر على الهوية الثقافية للكرد داخل المجتمع السوري، خاصة بعد عقود من سياسات الإنكار والصهر"، مشيرة إلى أن تجربة الإدارة الذاتية، وتعليم اللغة الكردية ساهم في تعزيز شعور الفرد الكردي بالانتماء والأمان الثقافي، كما أن استخدام اللغة الأم في المدارس والمؤسسات والفضاءات العامة ينقل الهوية الكردية من مرحلة الدفاع عن الوجود إلى مرحلة المشاركة والإنتاج والتفاعل الإيجابي داخل المجتمع السوري.

والاعتراف باللغة الكردية لا يخدم الكرد وحدهم، بل يعزز التعددية داخل سوريا ويحولها عنصر قوة وطنية مقابل بعض العقليات السياسية والاجتماعية التي ما تزال تتبنى خطاباً إقصائياً، بمخاوف

لعة علي

تتعلق بالانفصال أو تهديد الهوية العربية، رغم أن التجارب التاريخية تثبت أن الاعتراف بحقوق الشعوب هو الطريق الحقيقي للاستقرار،

وبعض الخطوات الحالية، ومنها "المرسوم ١٣"، تبقى محدودة وغير كافية لأنها تتعامل مع اللغة الكردية مادة اختبارية لا حقاً دستورياً ثابتاً، بينما تتمثل تطلعات الكرد باعتراف صريح باللغة الكردية كلغة رسمية، وخاصة في مناطقهم التاريخية.

منعٌ طويل ومطالب مستمرة

وفي السياق ذاته، تقول الكاتبة وعضوة اتحاد مثقفي الجزيرة "حسينة أحمد"، شعوب العالم تمتلك لغتها الخاصة التي تعبر عن هويتها وثقافتها، لذلك فإن اللغة الكردية للشعب الكردي جزء أساسي من وجوده الثقافي والاجتماعي، وترى أن تقسيم كردستان إلى أربعة أجزاء حرم الكرد من لغتهم، وأجبرهم على التعلم بلغات الدول التي سيطرت على وطنهم، رغم أن اللغة تمثل ثقافة كل شعب وقوميته.

وتشير إلى أن الأطفال الكرد يدرسون بلغتهم الأم منذ ما يقارب ثلاثة عشر عاماً، ما خلق جيلاً تربى على لغته وأتقنها، معتبرة أن فرض لغة أخرى عليه في هذا

حسينة أحمد

العصر لم يعد أمراً واقعياً، خاصة في ظل الحديث عن الانفتاح والتطور، كما ترى أن الاعتراف باللغة الكردية ضمن الدستور السوري سيكون خطوة إيجابية وديمقراطية للسوريين عامة، لأنه يعكس احترام حقوق الشعوب الأخرى، بينما يؤدي حصر الدولة بلغة واحدة إلى إعادة إنتاج عقلية الأقلية والأكثرية.

وتضيف حسينة أحمد: العوائق الحقيقية لا تكمن في استحالة الحل، بل في الذهنية السلطوية والعنصرية التي ترفض الاعتراف بحقوق الشعوب وتحاول فرض لغة واحدة على قوميات مختلفة، وأن هذه السياسات تعكس حالة من الانغلاق، بينما المجتمعات المتطورة تتقبل التنوع وتحترمه.

أما فيما يتعلق بدور المثقفين والكتّاب، فتوضح أن مسؤوليتهم تتمثل في الحفاظ على اللغة الكردية عبر الكتابة بها واستخدامها في الحياة اليومية، سواء داخل الأسرة أو في العمل والمجتمع، إلى جانب التركيز على غنى اللغة ومفرداتها وإظهار أصالتها في مختلف المجالات.

الاعتراف بتعدد اللغات

بدورها، تقول الكاتبة "روليانا عفرين"، إن اللغة الكردية ما تزال جزءاً أساسياً من هوية الشعب الكردي، وإن السياسات

روليانا عفرين

التي اتبعتها الأنظمة السورية عبر عقود طويلة قامت على فكرة الصوت الواحد واللغة الواحدة والقومية الواحدة، في محاولة لإقصاء بقية الشعوب، وترى أن الكرد لم يناضلوا يوماً من أجل المناصب، بل سعوا للحصول على حقوقهم التي سلبتها الأنظمة المتعاقبة، وفي مقدمتها حقهم في التحدث والتعلم والكتابة بلغتهم الأم.

وتلفت إلى أن نظام البعث سابقاً، وحتى الذهنية الموجودة اليوم داخل الحكومة السورية، ما تزال تحمل الفكر نفسه القائم على تهميش التنوع، رغم استمرار الكرد بالمقاومة عبر التعليم والكتابة والحفاظ على لغتهم، كما ترى أن تعلم أجيال كاملة القراءة والكتابة بالكردية وتمسكهم بلغتهم كان بمثابة رد واضح على محاولات الطمس والإلغاء.

وعن دور الكتّاب، تشير روليانا إلى أن الكتّاب والكاتبات الكرد لعبوا دوراً كبيراً في حماية اللغة الكردية، إذ استمروا بالكتابة رغم المنع والتضييق، بينما يواصل الجيل الجديد اليوم الطريق ذاته للحفاظ على لغته وإظهار جمالها، وشددت في ختام حديثها على أن الاعتراف باللغة الكردية ضمن الدستور السوري يجب أن يكون من الأولويات؛ لأن سوريا لا يمكن أن تكون موحدة دون الاعتراف الحقيقي بكل شعوبها.

المرأة صانعة القرار وشريكة في إدارة المجتمع وحماية هذه المكتسبات اليوم ضرورة

جل آغا/ أمل محمد · أكدت نساء من كركي لكي أن مشروع الإدارة الذاتية في روج آفا من أبرز التجارب السياسية والاجتماعية، مشيرات إلى أن الإدارة الذاتية أعطت المرأة مشاركة واسعة ومساحة آمنة، مطالبات بالالتفاف الشعبي حولها لضمان مكتسباتها.

برز مشروع الإدارة الذاتية في روج آفا من التجارب الإدارية والسياسية والاجتماعية، وتعزيز مبدأ التعايش المشترك بين مختلف الشعوب، الذي يعتمد على مشاركة فئات المجتمع في إدارة المؤسسات المدنية والخدمية، مع التركيز على دور المرأة والشباب في بناء المجتمع، وخلال السنوات الماضية استطاعت الإدارة الذاتية تأسيس مؤسسات خدمية وأمنية وتنظيمية في مختلف المناطق، رغم التحديات الأمنية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة، لتصبح تجربةً، يرى الكثيرون أنها نموذج للحفاظ على الاستقرار وتعزيز وحدة الشعوب والتنوع.

حماية مكتسبات الإدارة الذاتية

وبصدد هذا الموضوع، تحدثت نساء من كركي لكي لصحيفتنا "روناهي" فأشارت "فريال سلوم": "تجربة الإدارة الذاتية من أهم التجارب التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية، لا ننكر وجود سلبيات ولكن مع الحوار الشعبي مع القائمين سيتم تخطيها، الإدارة الذاتية هي مشروع ديمقراطي قائم على الحوار والمشاركة".

مؤكدةً على دعمها الكامل لمشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية في روج آفا، مشددةً على أهمية الاستقرار، والأمان والخدمات التي تحققت بفضل جهود الإدارة ومؤسساتها: "مشروع الإدارة الذاتية يمثل

فريال سلوم

إرادة شعوب المنطقة، وأسهم في تعزيز التعايش المشترك وحماية حقوق المرأة والمجتمع".

فيما نوهت: النساء لعبنَ دوراً أساسياً في بناء المجتمع ودعم مسيرة الإدارة الذاتية؛ "سنبقى سنداً للإدارة ومؤسساتها في سبيل الحفاظ على المكتسبات وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة".

كما دعت "فريال سلوم" الأهالي الوقوف صفاً واحداً لدعم الجهود الرامية إلى تطوير المنطقة وخدمة أبنائها، مشيرةً إلى أن المرحلة الحالية تتطلب تكاتف وتعاون بين الشعب والقيادة لاستمرار مشروع الإدارة الذاتية؛ "نجاح الإدارة الذاتية يعود لاعتمادها مبدأ التشاركية والمساواة، ليس فقط بين الشعوب المتعددة بل بين الجنسين، فقد أولت الإدارة أهمية بالغة للمرأة، أتاحت للمرأة فرصة لتكون شريكاً أساسياً في صنع القرار وإدارة المجتمع، إلى جانب تعزيز دور المرأة في مختلف المؤسسات والمجالات".

نموذج يستحق تطبيقه في سوريا

ومن جهتها، قالت "زكية يوسف": "مشروع الإدارة الذاتية لم يأتِ بسهولة، بل تحقق بفضل تضحيات كبيرة قدمها أبناء المنطقة"، مشيرةً إلى ان الآلاف من أبناء المنطقة استشهدوا دفاعاً عن أمن واستقرار شعوب المنطقة،

زكية يوسف

ودعت الشعوب للالتفاف حول هذا المشروع ودعمه، لأنه يمثل ضمانة للتعايش المشترك وحماية حقوق أبناء المنطقة، مطالبةً الجميع للحفاظ على وحدة المجتمع واستمرار مسيرة البناء والتنمية.

وأضافت: "الإدارة الذاتية نموذج يعبر عن أهمية الحرية والتنظيم المجتمعي والتعايش بين الشعوب، هي تجربة ناجحة قائمة على العدالة والديمقراطية".

وأكدت "زكية يوسف" في ختام حديثها أن الإدارة الذاتية ما تزال تحظى بدعم شعبي واسع من أهالي المنطقة، مشددةً على أن الأهالي سيبقون أوفياء لهذا المشروع وسيواصلون الدفاع عنه وتقديم التضحيات من أجل حمايته والحفاظ على مكتسباته؛ "تجربة الإدارة الذاتية أثبتت نجاحها في ترسيخ التعايش المشترك وإدارة شؤون المجتمع، تستحق هذه التجربة وتطبيق نموذجها في عموم سوريا بما يحقق الاستقرار والعدالة وحماية حقوق الجميع".

ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو

ص: ١١١

التاريخ ٢٠٢٦/٥/١٤م

مذكرة دعوى عن طريق الصحف

طالب التبليغ: خبات جميل مجدو - مجدو جميل مجدو.

المطلوب تبليغه: شميران جميل مجدو- أشيت جميل مجدو- شيرين جميل مجدو- فالنتينة جميل مجدو

موضوع الدعوى: حصة إرثية

نظراً لجهالة عنوانكم تقرر لديوان العدالة تبليغك عن طريق الصحف لحضور جلسة المحاكمة يوم الأربعاء ٢٠٢٦/٦/٣

في الدعوى رقم الأساس/١٥٥/ لعام ٢٠٢٦م المنظورة أمام هيئة العدالة في قامشلو /الغرفة الثانية / وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلاً عنك ستجري بحقك الإجراءات القانونية.

.....

مذكرة إخطار تنفيذ حكم

إخطار تنفيذ حكم صادر عن هيئة التنفيذ في ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو

رقم الملف ١١٢٩/ ٢٠٢٦/٥/٢٠م

طالب التنفيذ: رمضان يوسف علي

المطلوب التنفيذ عليه: حمد الله شاهين بن حسين

عنوانه بالتفصيل: عن طريق الجريدة الرسمية

وضع موضع التنفيذ رقم القرار ( ) تاريخ / / / ٢٠٢٦م

الصادر عن هيئة..... في ..... والمتضمن من حيث النتيجة

إلزامك بالحضور إلى هيئة التنفيذ في قامشلو

وبناءً على طلب طالب التنفيذ له فإننا نكلفكم بتنفيذ مضمون القرار المذكور أعلاه خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ تبليغك هذا الإخطار وإلا سوف تجري بحقك الإجراءات التنفيذية.

خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

سند تبليغ حكم عن طريق الصحف

هيئة العدالة الاجتماعية في تربه سبية

الجهة لطالب بالتبليغ: روكن عثمان محمد

الجهة المطلوب تبليغه: علوان يوسف علي

نظراً لجهالة عنوانك تقرر تبليغك عن طريق الصحف الحكم الصادر في الدعوى رقم أساس /٧١/ لعام ٢٠٢٦

المتضمن في فقراته:

١-التفريق بين الجهة المدعية روكن عثمان محمد وزوجها المدعي عليه علوان يوسف علي وذلك لعلة الضرر والشقاق

٢-تضمن المدعى عليه الرسوم والمصاريف

٣-قراراً وجاهياً بحق الجهة المدعية وبمثابة الوجاهي بحق الجهة المدعى عليها قابلاً للطعن بطريق التمييز صدر بتاريخ ٢٠٢٦-٥-٩.

خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو

ص: ١١٠

التاريخ ٢٠٢٦/٥/١٣م

مذكرة دعوى عن طريق الصحف

طالب التبليغ : زير وادي معو

المطلوب تبليغه: مروان أحمد أحمد - كاسر فياض - علاء أبو حديد

موضوع الدعوى: فسخ عقود البيع وتسلم عقار

نظراً لجهالة عنوانكم تقرر لديوان العدالة تبليغك عن طريق الصحف لحضور جلسة المحاكمة يوم الاربعاء ٢٠٢٦/٦/٣

في الدعوى أساس/٥/ لعام ٢٠٢٦م المنظورة أمام هيئة العدالة في قامشلو /الغرفة الثانية/ وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلاً عنك ستجري بحقك الإجراءات القانونية.

.....

ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو

ص: ٢٣٦

التاريخ ٢٠٢٦/٥/١٩م

مذكرة دعوى عن طريق الصحف

الغرفة الثانية

طالب التبليغ : سلمان عمر الخلف

المطلوب تبليغه: سلمان عبد العزيز إبراهيم الخليل

موضوع الدعوى : استحقاق مال محجوز وتعويض

نظراً لجهالة عنوانكم تقرر لديوان العدالة تبليغك عن طريق الصحف لحضور جلسة المحاكمة يوم الاثنين ٢٠٢٦/٦/٨

في الدعوى أساس/٢٩٠/ لعام ٢٠٢٦م المنظورة أمام هيئة العدالة في قامشلو /الغرفة الثانية/ وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلاً عنك ستجري بحقك الإجراءات القانونية.

.....

مذكرة دعوى

لتبليغ الدعوى للمدعى عليه في الدعوى ذات الأساس رقم /١٣٩/ لعام ٢٠٢٦م

طالب التبليغ: شهناز محمد سعيد شاكر

المطلوب تبليغهم: رودي محمد سعيد شاكر- خارج القطر

سرور محمد سعيد شاكر- خارج القطر

شاكر محمد سعيد شاكر- خارج القطر

فنر محمد سعيد شاكر- خارج القطر

دلبرين محمد سعيد شاكر- خارج القطر

كل بري محمد سعيد شاكر- خارج القطر

كادار محمد سعيد شاكر- خارج القطر

موضوع الدعوى: تصفية تركة

تدعوك هيئة العدالة الاجتماعية في تربه سبية المدعى عليهم لحضور جلسات المحاكمة الجارية

في الساعة العاشرة صباحاً

فإذا لن تحضر أو ترسل قانونياً عنك فستجري بحقك الإجراءات وفق الأصول والقانون.

خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

مذكرة دعوى

الرقم /١٠٨/

التاريخ: ٢٠٢٦/٥/٩

طالب التبليغ: عالية أمين قمر

المطلوب تبليغه: حميد بشار محمود

الدعوى: عدم التعرض

نظراً لجهالة عنوانك تقرر هيئة التمييز تبليغك عن طريق الصحف لحضور جلسة المحاكمة في الدعوى رقم أساس/٩٣/ لعام ٢٠٢٦ والمنظورة أمام هيئة التمييز المدني في قامشلو. وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلاً عنك فستجري الإجراءات القانونية.

خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

مذكرة دعوى

اساس /١١٤/ ٢٠٢٦

الجهة طالبة التبليغ: عبد عباس الجدوع

المطلوب تبليغه: نايف صالح الرحيل

بالدعوى: حجز سيارة

وإن ديوان العدالة في كركي لكي يدعوك لحضور الجلسة يوم الخميس الواقع في ٢٠٢٦/٦/٤

بطلب: حجز سيارة

فيلزم الحضور شخصياً " أو وكيلا" عنك وإلا ستجري بحقك الإجراءات القانونية اللازمة.

.....

مذكرة إخطار تنفيذ حكم

إخطار تنفيذ حكم صادر عن هيئة التنفيذ في ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو

رقم الملف ١١٥٢/ ٢٠٢٦/٥/١٩م

طالب التنفيذ: عزيزة حسن نعمة

المطلوب التنفيذ عليه: وليد إسماعيل حمزة

عنوانه بالتفصيل: عن طريق الجريدة الرسمية

وضع موضع التنفيذ رقم القرار ( ) تاريخ / / / ٢٠٢٦م

الصادر عن هيئة..... في ..... والمتضمن من حيث النتيجة

إلزامك بالحضور الى هيئة التنفيذ في قامشلو ودفع مبلغ وقدره/٢٩٠٠٠/$ دولاراً أمريكياً

وبناءً على طلب طالب التنفيذ له فإننا نكلفكم بتنفيذ مضمون القرار المذكور أعلاه خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ تبليغك هذا الإخطار وإلا سوف تجري بحقك الإجراءات التنفيذية.

خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو

ص: ٢٣٤

التاريخ ٢٠٢٦/٥/١٩م

مذكرة دعوى عن طريق الصحف

الغرفة الثانية

طالب التبليغ : علي حسن أحمد- فيصل حمزة محمد

المطلوب تبليغه: معاوية ناصر سليمان

موضوع الدعوى : بيع ملك الغير

نظراً لجهالة عنوانكم تقرر لديوان العدالة تبليغك عن طريق الصحف لحضور جلسة المحاكمة يوم الأربعاء ٢٠٢٦/٦/٣

في الدعوى أساس /٢١٨/ لعام ٢٠٢٦م المنظور أمام هيئة العدالة في قامشلو /الغرفة الثانية / وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلاً عنك ستجري بحقك الاجراءات القانونية.

.....

ديوان العدالة الاجتماعية في عامودا

طالب التبليغ : لقمان إبراهيم عيسو

المطلوب تبليغه: محمد علي الحمد

نوع الدعوى: فسخ حجز سيارة وحجز احتياطي

نظراً لعدم معرفة عنوانك فقد تقرر تبليغك عن طريق الصحف لحضور جلسة المحاكمة يوم الأحد ٢٠٢٦/٦/٢١ في الدعوى أساس /٧١/ والمنظورة أمام ديوان العدالة الاجتماعية في عامودا وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلاً قانونياً ينوب عنك ستصدر بحقك بمثابة الوجاهي.

.....

مذكرة إخطار تنفيذي حكم

إخطار تنفيذ حكم صادر عن هيئة التنفيذ في ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو

رقم الملف ٦٢٤/ ٢٠٢٦/٥/٢٠م

طالب التنفيذ: محمد حسن الحمادة

المطلوب التنفيذ عليه: محمود صالح البشو

عنوانه بالتفصيل: عن طريق الجريدة الرسمية

وضع موضع التنفيذ رقم القرار ( ) تاريخ / / / ٢٠٢٦م

الصادر عن هيئة..... في ..... والمتضمن من حيث النتيجة

إلزامك بالحضور الى هيئة التنفيذ في قامشلو

وبناءً على طلب طالب التنفيذ له فإننا نكلفكم بتنفيذ مضمون القرار المذكور أعلاه خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ تبليغك هذا الإخطار وإلا سوف تجري بحقك الإجراءات التنفيذية.

خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

أزمة سيدات الهلال تهزّ الرياضة النسائية... ووعود بإنصاف اللاعبات ومحاسبة المسيئين

قامشلو/ جوان محمد ـ عادت قضية سيدات نادي الهلال لكرة القدم إلى واجهة المشهد الرياضي والإعلامي بعد أيام من الجدل الواسع الذي أثارته اللاعبات إثر نشرهن نداءً علنياً عبر صفحاتهن الشخصية على مواقع التواصل الافتراضي، عبّرن فيه عن استيائهن من الواقع الذي يمر به الفريق، وما وصفنه بالتهميش وتجاهل حقوقهن، رغم النجاحات والإنجازات التي حققنها خلال السنوات الماضية.

القضية التي سرعان ما تحوّلت إلى حديث الشارع الرياضي، دفعت الجهات المعنية إلى التدخّل، حيث عُقد اجتماع جمع لاعبات من الفريق والكادرين الفني والإداري مع معاون قائد الأمن الداخلي في محافظة الحسكة محمود خليل (سيامند عفرين)، جرى خلاله بحث الإشكاليات والخلافات القائمة بين إدارة نادي الهلال وفريق السيدات، وسط وعود بحل الأزمة، وإعادة الحقوق، ومحاسبة كل من تثبت إساءته للاعبات.

نداءٌ علني كشف حجم الاحتقان

وكانت لاعبات فريق سيدات الهلال قد نشرنَ بياناً، وجّهن خلاله نداءً إلى القيادات في قوى الأمن الداخلي، ووحدات حماية المرأة، وقوات سوريا الديمقراطية، والإدارة الذاتية، والحركات النسائية، مطالبات بالتدخّل لوضع حد لما وصفنه بحالة

التضييق والتهميش التي تعرضنَ لها.

وأكدت اللاعبات في بيانهن إن الألقاب التي حققها الفريق خلال السنوات الماضية لم تكن محض صدفة، بل جاءت نتيجة جهود جماعية كبيرة بذلتها اللاعبات والكادران الفني والإداري، مشيرات إلى إن الفريق نجح في نقل صورة وهوية المنطقة إلى الخارج، وأثبت قدرة المرأة الكردية والسورية على تحقيق الإنجازات في المجال الرياضي.

كما أوضحت اللاعبات إنهن كنّ يستعدن لتمثيل المنطقة بأفضل صورة في بطولة غرب آسيا للأندية، رغم الضغوط التي قلنَ إنهن تعرضن لها من إدارة النادي، واتهمت اللاعبات إدارة النادي بالتعامل مع رياضة المرأة بمنطق لا ينسجم مع حجم الإنجازات المتحققة، مؤكدات إن "رياضة المرأة ليست وسيلة للشهرة والمصالح"، وإن اللاعبات يستحقنَّ الاحترام والتقدير لا التهميش والإقصاء.

جدل واسع وصمت إداري

وعقب نشر النداء، ضجّت مواقع التواصل الافتراضي والوسائل الإعلامية داخل روج آفا وخارجها بالقضية، وسط موجة مؤكدات إنهن واصلنَ العمل وجُحنَ في التتويج بلقبي دوري السيدات والناشئات،

من التضامن إلى الأزمة

وبحسب ما ورد في نداء اللاعبات، فإن جذور الأزمة تعود إلى موقف اتخذته اللاعبات، وفي مقدمتهن اللاعبة آية محمد، الداعي إلى إلغاء مظاهر الاحتفال تضامناً مع أهالي الشهداء والأسرى، وهو ما اعتبرنه موقفاً إنسانياً يعكس أخلاق الرياضة واحترام مشاعر العائلات، إلا أن اللاعبات أكدنَ إن هذا الموقف قوبل، بحسب وصفهن، بالإقصاء وحرمان بطلات الدوري من بعض الحقوق والمستحقات، من قبل إدارة النادي، وصولاً إلى الحديث عن إبعاد الفريق من مهمة تمثيل المنطقة في بطولة غرب آسيا، والتواصل مع لاعبات أخريات للقيام بالمهمة ذاتها.

كما برزت تساؤلات أخرى تتعلق بالمستحقات المالية، في ظل استمرار شكوى اللاعبات من تأخر صرف بعض حقوقهن، في وقتٍ أشار فيه رئيس النادي نفسه إلى حصول لاعبات من خارج روج آفا على مستحقاتهن المالية؛ ما زاد من حدة الانتقادات داخل الأوساط الداعمة للفريق.

وبحسب روايات نقلتها اللاعبات، فإن نقطة التحول الأبرز في الأزمة جاءت عقب قرار الفريق عدم إقامة الاحتفالات تضامناً مع عوائل الشهداء والأسرى في روج آفا، إذ تحدّثن عن مواقفٍ وصفنها بالسلبية صدرت عن رئيس النادي في تلك الفترة، معتبرات إنها ساهمت بشكلٍ كبير في تعقيد الخلاف وتفاقم الأزمة منذ بدايتها.

اجتماع وتعهدات باحتواء الأزمة

وبالتزامن مع تصاعد الجدل، عُقد اجتماع للاعبات الفريق وكواد فنية وإدارية مع القيادي محمود خليل سيامند عفرين، جرى خلاله الاستماع الكامل إلى مطالب تضامن واسعة مع اللاعبات وانتقادات لإدارة النادي بسبب طريقة تعاملها مع الأزمة.

في المقابل، التزمت إدارة نادي الهلال الصمت لمدة يومين، قبل أن يظهر رئيس النادي محمود عموكة عبر إحدى الصفحات الإعلامية نافياً كثيراً ما تحدثت عنه اللاعبات، ومؤكداً إن الإدارة لم تُقصّر تجاه الفريق.

غير إن تصريحات رئيس النادي لم تُنهِ حالة الجدل وكانت واضحة التناقض، وخاصةً في ظلِّ تساؤلات أُثيرت داخل الأوساط الرياضية بشأن آلية اتخاذ قرار تدعيم الفريق بلاعباتٍ أخريات للمشاركة الخارجية، إذ يرى مقربون من الفريق إن مثل هذا القرار يفترض أن يتم بالتنسيق مع الكادرين الفني والإداري، لا عبر الاعتماد على أشخاص من خارج المنظومة الفنية للفريق أو التواصل مع لاعبات من خارج روج آفا دون العودة إلى الجهات المشرفة على فريق السيدات.

ووفقاً لبيان أصدرته اللاعبات لاحقاً، فقد تم الاتفاق على البدء بالتحضيرات الخاصة بمهمة غرب آسيا للأندية، والعمل على تأمين معسكرات تدريبية مناسبة، وصرف كامل المستحقات المادية، وتوفير الأجواء اللازمة لإنجاح المهمة الرياضية، كما تضمّن الاجتماع وعوداً واضحةً بمحاسبة كل شخص تثبت إساءته لأي لاعبة أو لأي فرد من الكوادر الفنية والإدارية لفريق السيدات، مع التشديد على أن دور المرأة دور ريادي ومحل احترام وتقدير، وأن أي تجاوز بحق اللاعبات أو الكوادر النسائية أمر غير مقبول.

وأشير في البيان إلى أن الانشغال بملف الأسرى والعمل على عودة مهجري عفرين إلى ديارهم أسهما في حدوث تأخر بمعالجة القضية في وقتها، وأنه تم التأكيد على رفض أي تجاوز أو إساءة بحق أي لاعبة أو أي فرد من فريق السيدات، والتعامل بجدية مع أي انتهاكات مشابهة.

وختمت سيدات الهلال البيان بتقديم الشكر لكل من ساندهن في محنتهن الأخيرة، وترحمنَ على الشهداء وطالبن بالحرية لكل الأسرى، مع تثمين مقاومة المرأة عبر شعار «Jîn, Jîyan, Azadî».

أزمة تتجاوز حدود الملعب

ولا تبدو أزمة سيدات الهلال مجرد خلاف إداري داخل نادي رياضي، بل تطرح تساؤلات أوسع حول واقع الرياضة النسائية وآليات إدارتها، وحدود حرية اللاعبات في التعبير عن مواقفهن الإنسانية والاجتماعية، فاللافت أن الفريق لا يُعد فريقاً عادياً على الساحة الرياضية، بل يُصنف كأحد أبرز الفرق النسائية في سوريا خلال السنوات الأخيرة، بعدما توج بلقب الدوري السوري للسيدات ثلاث مرات متتالية في مواسم ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤، و٢٠٢٤ ـ ٢٠٢٥، و٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٦، فضلاً عن نجاحه في تقديم نموذج رياضي نسائي لافت على المستويين المحلي والخارجي، لكن؛ رغم هذه النجاحات، كشفت الأزمة عن فجوةٍ واضحة بين اللاعبات والإدارة، وسط شعور متزايد لدى الفريق بأن حجم التضحيات والإنجازات لم يُقابل بالتقدير الكافي، كما أظهرت القضية تناقضاً يراه البعض بين الخطاب الداعم لرياضة المرأة والواقع العملي داخل بعض المؤسسات الرياضية، خاصةً عندما تتحول الخلافات أو المواقف المختلفة إلى مصدر توتر قد يهدد استقرار الفرق النسائية ومستقبلها.

ورغم الوعود التي حملها الاجتماع الأخير، لا تزال علامات الاستفهام قائمة بشأن مستقبل مشاركة سيدات الهلال في بطولة غرب آسيا للأندية، المقررة بحسب المعلومات خلال شهر تموز المقبل في الأردن.

وبينما تأمل اللاعبات أن تُترجم الوعود إلى خطوات عملية تضمن حقوقهن وتحفظ كرامتهن، يبقى السؤال الأبرز: هل تنجح هذه الاجتماعات في احتواء الأزمة وإعادة الاستقرار إلى أحد أبرز فرق كرة القدم النسائية في سوريا؟ أم أن الخلافات ستلقي بظلالها على مستقبل الفريق ومشاركاته الخارجية؟

عامودا يضرب الفرات بثلاثية نظيفة في عقر داره

روناهي/ قامشلو ـ حقق نادي عامودا فوزاً هاماً ومستحقاً على نادي الفرات ضمن منافسات الجولة السادسة من الدوري السوري الممتاز للكرة الطائرة للرجال للموسم ٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٦، وذلك في اللقاء الذي أُقيم على أرض صالة الرقة الرياضية.

وفرض رجال عامودا سيطرتهم على مجريات المباراة منذ البداية وحتى النهاية، ليعود الفريق بثلاث نقاط ثمينة من مدينة الرقة بعد الفوز بثلاثة أشواط دون مقابل (٠-٣)، مواصلاً نتائجه الإيجابية في البطولة.

فوز عامودا على الفرات لم يكن مجرد ثلاث نقاط عادية، بل حمل دلالات فنية ومعنوية مهمة للفريق في الدوري السوري الممتاز للكرة الطائرة، الفريق ظهر بصورةٍ أكثر تنظيماً واستقراراً

مقارنةً بالجولات السابقة، ونجح في فرضِ أسلوبه منذ الشوط الأول، مستفيداً من الانسجام الكبير بين عناصره داخل أرضية الملعب،

عامودا دخل اللقاء بعقلية الفوز، وظهر واضحاً تفوقه في الاستقبال الأول وتنويع الكرات الهجومية، إضافةً إلى الحضور القوي على مستوى حائط الصد والدفاع الخلفي، وهي عوامل منحت الفريق أفضليةً واضحةً أمام الفرات الذي عانى من كثرة الأخطاء وفقدان التركيز في اللحظات الحاسمة، كما إن الفوز خارج الأرض في مدينة الرقة يمنح الفريق دفعةً معنويةً كبيرة في صراع تحسين موقعه على سلم الترتيب، خاصةً إن المنافسة هذا الموسم تبدو متقاربة بين عدة أندية تسعى للدخول في دائرة المنافسة على المراكز المتقدمة.

بينما جاءت نتائج الجولة السادسة بالكامل على الشكل التالي؛

فوز الشرطة على خان شيخون (٠-٣)،

تفوق الوحدة على كنصفرة بنتيجة (٣-١)،

تغلب أبو حمام على سلمية (٠-٣)،

فوز عامودا على الفرات (٠-٣)،

وبعد نهاية الجولة، واصل نادي الشرطة صدارة ترتيب الدوري بالعلامة الكاملة متفوقاً بفارق الأشواط على الجيش صاحب المركز الثاني، بينما يحتل خان شيخون المركز الثالث.

بينما إليكم جدول الترتيب بالكامل؛

١- الشرطة ـ ١٢ نقطة
٢- الجيش ـ ١٢ نقطة
٣- خان شيخون ـ ١٢ نقطة
٤- الوحدة ـ ١٠ نقاط
٥- عامودا ـ ٦ نقاط
٦- سلمية ـ ٦ نقاط
٧- أبو حمام ـ ٥ نقاط
٨- كنفرة ـ ٣ نقاط
٩- الفرات ـ ٠ نقطة

مقهى «كوي»... ذاكرة سبعين عاماً تصارع الزمن وتحافظ على التراث

قامشلو/ سلافا عثمان ـ ما تزال المقاهي الشعبية القديمة في مقاطعة الجزيرة تحتفظ بجزء من ذاكرة المكان والناس، ومنها مقهى "كوي" في مدينة عامودا الذي يعدّ من أقدم المقاهي التراثية، شاهداً على تاريخ المدينة وحياة أهلها منذ أكثر من سبعين عاماً.

في قلب مدينة عامودا، يقبع مقهى كوي بطابعه التراثي البسيط متحدياً تغيرات الزمن، جدرانه مبنية من اللبن والطين، وسقفه من الخشب والقش، ما يزال يحافظ على روح الماضي، فيه طاولات لعب الورق، يحتسي مرتادوه الشاي المقهوة يومياً في جو شعبي جميل، التي تجمع رواده يومياً.

إرثٌ يقاوم الزمن

ومنذ عام ١٩٥٤، شكّل مقهى «كوي» في مدينة عامودا مساحة اجتماعية وثقافية لأهالي المدينة، وبات واحداً من أبرز المعالم الشعبية، التي ارتبطت بذاكرة السكان، وتفاصيل حياتهم اليومية، أسّسه "محمد كوي" قبل أكثر من سبعين عاماً، فأصبح مع مرور الزمن مكاناً يروي حكايات أجيال متعاقبة، وتبادلت الأحاديث تحت سقفه القديم.

ورغم الحداثة التي اجتاحت المدينة وظهور المقاهي العصرية، بقي مقهى "كوي" محتفظاً بشكله التراثي الذي يميزه عن غيره من الأماكن، وبعد وفاة صاحب المقهى "محمد كوي"، استلم إدارته، ابنه "عبد القادر كوي"، الذي كرّس حياته للحفاظ على إرث والده، رافضاً أي تغيير قد يفقد المكان هويته القديم، فأكد «كوي»، البالغ من العمر ٦٥ عاماً، أنه نشأ داخل هذا المقهى منذ طفولته،

وأصبح جزءاً أساسياً من حياته اليومية وذاكرته الشخصية،

وقال: «المقهى لم يعد مجرد مكان للعمل، بل تحوّل إلى عشق له ولعائلته، وأن أبناءه سيواصلون إدارته والحفاظ عليه حتى بعد عجزه عن العمل فيه، لأنه يمثل تاريخ العائلة وذاكرة المدينة معاً».

وأشار إلى أن ما يميز المقهى محافظته على طرازه القديم، إذ بُني من اللبن والطين، بينما يتكوّن سقفه من الخشب والقش، وهي مواد كانت تستخدم قديماً في بناء المنازل والمحال الشعبية في المنطقة، ويعدُّ «كوي»، أن الحفاظ على هذه التفاصيل المعمارية جزء من حماية التراث الشعبي لمدينة عامودا،

الماضي مازال حاضراً

ورغم مرور ٧٢ عاماً على تأسيسها، ما يزال مقهى «كوي» يستقبل زواره بشكل يومي، بينهم كبار السن وشبان، وأبناء وأحفاد من اعتادوا ارتياده منذ عقود طويلة؛ «بعض الزبائن يدخلون المقهى ويخبرونه، أن أجدادهم الراحلين كانوا يجلسون في المكان ذاته، ويلعبون الزهر أو يحتسون الشاي مع أصدقائهم».

هذه الحكايات المتكررة تمنح المقهى قيمة معنوية كبيرة لدى سكان المدينة، إذ لا ينظرون إليه كمكان عادي، بل كجزء من تاريخهم الشخصي والجماعي، فالمقهى للكثيرين يمثل صورة من الماضي الذي ما يزال حاضراً رغم تغير الأزمنة،

ويحاول أصحاب المقهى الحفاظ على التفاصيل القديمة داخله، من الكراسي والطاولات إلى شكل الجدران والسقف، حتى يبقى المكان محتفظاً بروحه التراثية، التي تجذب الزوار وتعيد إليهم ذكريات الزمن القديم، كما يحرص رواد المقهى على استمرار العادات القديمة فيه، مثل لعب الشدة والزهر وتبادل الأحاديث الطويلة التي كانت جزءاً من الحياة الاجتماعية في المدينة،

ويرى أهالي عامودا أن مقهى «كوي»، لا يمثل مجرد مشروع تجاري، بل يعد شاهداً حياً على تاريخ المدينة وتحولاتها الاجتماعية والثقافية عبر العقود، فبين جدرانه القديمة تختبئ قصص كثيرة عن أجيال مرت من هنا، وعن حياة كانت أكثر بساطة ودفئاً،

ومع تسارع التغيرات العمرانية واختفاء العديد من الأبنية التراثية، يتمسك "عبد القادر كوي" وعائلته ببقاء المقهى على حاله، إيماناً منهم بأن الحفاظ على هذا المكان، هو حفاظ على ذاكرة المدينة وهويتها الشعبية،

وبين فناجين القهوة وصوت أحجار الزهر، يواصل مقهى كوي في عامودا مقاومة الزمن، محافظاً على تفاصيله القديمة، التي جعلت منه واحداً من أبرز الأماكن التراثية التي ما تزال تنبض بالحياة حتى اليوم،

التقمّص بين الإيمان والعلم.. هل نعيش أكثر من حياة؟

ضياء إسكندر

تروي طفلة في سنواتها الأولى، تفاصيل قرية لم تزُرها قط، تذكر أسماء أشخاص ماتوا قبل ولادتها، وتشير إلى بيت تقول إنه "بيت عائلتها السابقة".

تتكرر مثل هذه الحكايات في ثقافات مختلفة، وتثير السؤال نفسه: "هل نحن أمام ذاكرة حياة أخرى؟ أم أمام عقل صغير يعيد تركيب ما سمعه ورآه دون وعي؟".

هذا النوع من القصص يعيد إلى الواجهة، فكرة قديمة تُعرف بالتقمّص أو تناسخ الأرواح، وهي محاولة لتفسير استمرار الوجود بعد الموت، عبر تصور أن الإنسان يعيش أكثر من حياة.

ما هو التقمّص؟

ويقوم التقمّص على فكرة أن الروح لا تنتهي بموت الجسد، بل تنتقل إلى جسد آخر لتبدأ حياة جديدة، وقد تكون هذه الحياة إنسانية أو غير ذلك، بحسب اختلاف المعتقدات، وفي جوهره، يرتبط هذا التصور بسؤال بسيط لكنه ثقيل: "هل تنتهي هوية الإنسان تماماً عند الموت، أم أن لها امتداداً آخر خارج الجسد؟".

جذور الفكرة وانتشارها

وتعود فكرة التقمّص إلى تصورات قديمة سبقت الأديان الكبرى بقرون طويلة، وظهرت بشكل واضح في بعض الفلسفات الهندية القديمة، ثم دخلت إلى الفكر اليوناني عند بعض الفلاسفة الذين رأوا فيها تفسيراً لاستمرار الروح بعد الجسد، ومع الزمن، أخذت الفكرة أشكالاً مختلفة في ثقافات متعددة، ولم تبقَ عقيدة موحدة، بل مجموعة تصورات روحية تتغير تفاصيلها من بيئة إلى أخرى، بين من يراها دورة تطهير، ومن يراها نظاماً للجزاء، ومن يربطها بتطور الروح.

المعتقدات التي تتبناها

وتعدّ الهندوسية والبوذية والسيخية من أبرز المعتقدات التي تقوم على فكرة الولادة المتكررة، حيث يُنظر إلى الحياة كسلسلة دورات متتابعة، وفي المقابل، توجد تصورات مشابهة في بعض التيارات الروحية والفكرية في الشرق، وتُذكر أيضاً في سياقات دينية وثقافية لدى بعض الطوائف مثل الدروز والعلويين، مع اختلافات واضحة في التفسير والمعنى، أما الديانات الإبراهيمية، فتقوم رؤيتها على أن الإنسان يعيش حياة واحدة تنتهي بالموت، يعقبها بعث وحساب، دون عودة إلى الدنيا،

لماذا انتشرت هذه الفكرة؟

وقد انتشر التقمّص، لأنه يقدّم إجابات مريحة لأسئلة صعبة: لماذا نموت؟ لماذا يعاني الأبرياء؟ ولماذا يبدو العالم غير عادل أحياناً؟

فهو يلمّح إلى وجود نظام خفي يعيد ترتيب النتائج عبر حيوات متعددة، بحيث لا يضيع الظلم، ولا تمرّ المعاناة بلا معنى، كما يمنح شعوراً بأن الموت ليس نهاية مغلقة، بل انتقالاً إلى شكل آخر من الوجود، وهو ما يخفف من قلق الفناء، وإلى جانب ذلك، أسهمت الروايات المتداولة عن أشخاص يزعمون تذكّر "حيوات سابقة" في إبقاء الفكرة حيّة داخل المخيلة الشعبية، بغض النظر عن مدى صحتها،

القصص بين الدهشة والتفسير

الكثير من قصص التقمّص تبدأ من روايات لأطفال يتحدثون عن حياة سابقة، يذكرون فيها أسماء أو أماكن أو أحداثاً تبدو دقيقة بشكل لافت، ولكن: عند النظر إليها بهدوء، تظهر أسئلة أخرى: "من أين جاءت هذه المعلومات؟ هل سمعها الطفل دون انتباه؟ وهل ساعدت أسئلة المحيطين به على تشكيل القصة تدريجياً؟".

وفي علم النفس، تُفسَّر كثير من هذه الحالات بآلية الذاكرة الانتقائية، حيث يحتفظ الإنسان بالتفاصيل المتطابقة مع القصة، ويتجاهل ما يناقضها أو يضعفها، وفي حالات أخرى، تتحول المصادفة إلى "دليل"، حين يُربط بين علامة جسدية، أو حدث عادي وبين رواية تُبنى لاحقاً حوله، على الرغم من أن هذه العلامات شائعة ولا تحمل دلالة خاصة بحدّ ذاتها، كما أن الدماغ قادر على تخزين معلومات سابقة دون وعي واضح بمصدرها، لتعود لاحقاً وكأنها تجربة شخصية، وهو ما يفسر بعض الحالات التي تُنسب إلى التنويم أو الاسترجاع.

موقف العلم

لا يتعامل العلم مع التقمّص كنظرية مثبتة، بل كفكرة فلسفية لم تُثبت تجريبياً حتى الآن، فحتى اليوم، لا توجد آلية بيولوجية أو فيزيائية تفسّر انتقال الوعي أو الذاكرة من جسد إلى آخر بعد الموت، كما أن الدراسات التي تناولت حالات "تذكّر حيوات سابقة" لم تقدّم نتائج يمكن التحقق منها بشكل مستقل، وعلى الرغم من أن الوعي البشري نفسه ما يزال موضوعاً معقداً وغير مكتمل الفهم، فإن هذا الغموض لا يُعدّ دليلاً على أي تفسير بعينه، بل يعكس حدود المعرفة الحالية فقط.

وختاماً، يبقى التقمّص فكرة قديمة التصقت بأسئلة الإنسان الكبرى حول الموت والعدالة ومعنى الوجود، فهو يمنح عزاءً نفسياً أمام الفقد، ويخفف من قسوة فكرة النهاية المطلقة، لكن: بين ما يحتاجه الإنسان ليشعر بالطمأنينة، وما يمكن للعقل العلمي أن يثبته، تبقى المسافة واضحة، فبعض الأفكار تستمر لأنها تمنح معنى، لا لأنها ثبتت كحقيقة، وربما سيظل السؤال مفتوحاً ما دام الإنسان يقف أمام النهاية نفسها، ويبحث عن احتمال آخر لما بعدها.

وفد إمرالي يلتقي القائد عبد الله أوجلان

مركز الأخبار ـ من المقرر أن يجري وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (وفد إمرالي) لقاءً مع القائد عبد الله أوجلان، في الرابع والعشرين من أيار الجاري، بعد أكثر من شهر من آخر لقاء جمع الطرفين، وذلك وفقاً لما أفاد به أحد أعضاء الحزب.

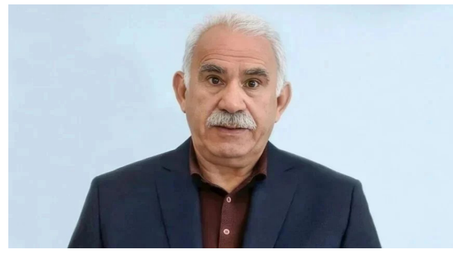

أعلن نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM)، سيزاي تملي، إن وفد إمرالي سيلتقي بالقائد عبد الله أوجلان يوم الأحد الرابع والعشرين من أيار الجاري.

وأوضح، وهو نائب عن ولاية موش خلال حديثه على إحدى القنوات التلفزيونية، إن الوفد سيتوجه إلى جزيرة إمرالي لإجراء اللقاء مع القائد عبد الله أوجلان.

وأضاف، إن أعضاء الوفد، وهم بروين بولدان، ومدحت سنجار وفائق أوزغور إرول، سيذهبون إلى إمرالي للقاء القائد عبد الله أوجلان.

وأشار، إلى إن آخر لقاء بين الوفد والقائد عبد الله أوجلان، كان قد جرى في ٢٧ آذار الفائت.

تحديد مراكز انتخابات مجلس الشعب في الجزيرة وكوباني

مركز الأخبار - أصدرت اللجنة العُليا للانتخابات في سوريا، قرارين بتحديد مراكز الاقتراع الخاصة بانتخابات مجلس الشعب في الحسكة وقامشلو وكوباني لعام ٢٠٢٦.

أصدرت اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب في سوريا القرارين رقم (٣٣) و(٣٤) لعام ٢٠٢٦، والمتعلقين بتحديد مراكز الاقتراع الخاصة بانتخابات أعضاء مجلس الشعب في الحسكة وقامشلو ومدينة كوباني.

وبحسب القرار رقم (٣٤)، تم اعتماد

قاعة الاجتماعات في مبنى إدارة محافظة الحسكة، مركزاً للاقتراع عن الدائرة الانتخابية في الحسكة.

فيما جرى تحديد المركز الثقافي القديم، جانب نقابة المهندسين، مركزاً للاقتراع عن الدائرة الانتخابية في قامشلو بمقاطعة الجزيرة.

وفي القرار رقم (٣٣)، حددت اللجنة المركز الثقافي في مدينة كوباني بمحافظة حلب مركزاً للاقتراع الخاص بانتخابات أعضاء مجلس الشعب عن الدائرة الانتخابية في كوباني.

وكشفت وزارة الداخلية في الحكومة المؤقتة إن لجان استلام طلبات تجنيس المواطنين الكرد المشمولين بالمرسوم رقم ١٣ لعام ٢٠٢٦، استقبلت ٢٨٩٢ طلباً عائلياً تضم ١٠٥١٦ فرداً في عدة محافظات سوريّة.

ومن جانبٍ آخر، أعلنت وزارة الداخلية بالحكومة المؤقتة، عبر معرّفاتها الرسمية، إن لجان استلام طلبات تجنيس المواطنين الكرد المشمولين بأحكام المرسوم رقم «١٣» لعام ٢٠٢٦ استقبلت ٢٨٩٢ طلباً عائلياً، شملت ١٠٥١٦ فرداً في عددٍ من المحافظات السوريّة.

وبحسب الوزارة، سجلت محافظة الحسكة النسبة الأعلى من الطلبات بواقع ٢٧٧٢ طلباً، تلتها محافظة حلب بـ ٧٥ طلباً، ثم دمشق بـ ٣٢ طلباً، فيما توزعت بقية الطلبات على محافظتي الرقة ودير الزور.

ويأتي ذلك في إطار تنفيذ أحكام المرسوم ١٣ لعام ٢٠٢٦ المتعلق بتسوية أوضاع المواطنين الكرد المجردين من الجنسية السوريّة.

أهالي جبل عقيل يواصلون احتجاجاتهم ضد وجود القاعدة التركية

مركز الأخبار ـ رفض أهالي جبل عقيل بريف الباب، عبر وقفة احتجاجية جديدة، وجود القاعدة التركية، وسيطرتها على أراضي ومنازل الأهالي، وأكدوا على استمرار حراكهم حتى استعادة ممتلكاتهم.

شهد جبل عقيل في ريف مدينة الباب شمالي حلب وقفةً احتجاجية سلمية حاشدة تحت شعار «جمعة مطلبنا حقّ»، وذلك للأسبوع السادس على التوالي، رفضاً لوجود القاعدة التركية، واستمرار سيطرتها على أراضي ومنازل الأهالي، وما يرافق ذلك من عمليات تجريف وتوسع داخل المنطقة، وسط تصاعد حالة الغضب

الشعبي وتمسك السكان بحقهم في استعادة ممتلكاتهم،

ووفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان، حشود من المحتجين في ساحة الوقفة، رافعين لافتات وشعارات تؤكد تمسكهم بحقوقهم في أراضيهم ومنازلهم التي فقدوها، منذ إنشاء القاعدة العسكرية التركية في المنطقة عام ٢٠١٧، بذريعة تحويلها إلى ثكنات عسكرية،

وردد المحتجون هتافات وعبارات عبّرت عن معاناتهم المستمرة، من بينها: «بيوتنا ليست حجارة وإسمنت بل حياة وذكريات سُلبت منا»، في إشارة إلى التهجير القسري والحرمان من ممتلكاتهم، مؤكدين إن السيطرة على منازلهم أو هدمها لن يسقط حقهم بها، بل سيزيدهم إصراراً على مواصلة الحراك الشعبي السلمي حتى استعادتها،

وطالب المشاركون في الوقفة، مسؤولي منطقة الباب ومحافظة حلب والجهات المعنية بتحمل مسؤولياتهم تجاه أبناء جبل عقيل، والعمل على وقف عمليات التجريف وإعادة الأراضي والممتلكات إلى أصحابها، فيما استمرت الهتافات المطالبة برحيل القاعدة التركية عن أراضي الجبل، مع تأكيد الأهالي أن الأرض ملك لأصحابها مهما طال زمن السيطرة عليها.

وأكد المحتجون إن الحراك السلمي سيستمر عبر تنظيم المزيد من الوقفات والفعاليات الشعبية حتى تحقيق مطالبهم، مشددين على أن تجاهل قضيتهم أو المماطلة في إيجاد حلول عادلة يزيد من حالة الاحتقان الشعبي في المنطقة.

حراكٌ لدمج الحشد الشعبي في المؤسسات الرسمية بالعراق

مركز الأخبار - يشهد العراق تحركات سياسية وأمنية متسارعة، بشأن ملف دمج الحشد الشعبي ضمن مؤسسات الدولة، في ظل انقسام واضح بين القوى الداعمة لمبدأ حصر السلاح بيد الحكومة وتلك الرافضة لأي خطوات قد تمسُّ ترسانتها العسكرية.

كشفت مصادر سياسية عراقية لوكالة "روج نيوز"، عن استمرار المشاورات بشأن ملف حصر السلاح بيد الدولة، ودمج فصائل الحشد الشعبي ضمن مؤسسات رسمية، وسط انقسام سياسي ومواقف متباينة بين الفصائل المسلحة،

وقالت المصادر إن مقترحات زعيم التيار الوطني الشيعي مقتدى الصدر المتعلقة بدمج فصائل الحشد ضمن مؤسسات خدمية وأمنية، تأتي في إطار دعم حكومة رئيس الوزراء المكلف علي الزيدي، وتجنب ضغوط أو عقوبات قد تواجهها بغداد،

وأضافت إن مشاورات تُجرى مع قادة الفصائل للتوصل إلى صيغة مقبولة داخلياً وخارجياً، في وقتٍ ترفض فيه بعض الفصائل، بينها "حركة النجباء وكتائب حزب الله العراقي"، أي حديث

عن تسليم السلاح أو نزعه،

وأشارت المصادر إلى تداول مقترح إنشاء "وزارة الأمن الاتحادي"، عبر منصات مقربة من الحشد الشعبي، بهدف قياس ردود الفعل، والتي أظهرت قبولاً نسبياً لدى بعض العناصر،

وفي السياق، أكد الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية، صباح النعمان، إن حصر السلاح بيد الدولة يمثل «استراتيجية أمنية واجبة التنفيذ»، مشدداً على أن الدولة لن تسمح بوجود أي قوة موازية لقرارها السيادي

وأوضح إن الحكومة بدأت إجراءات أمنية واستخبارية لتعزيز سلطة القانون، بالتوازي مع التحقيقات الجارية بشأن الهجمات التي استهدفت السعودية والإمارات.

ديوان الأدب في روج آفا.. من التهميش إلى صناعة حراك ثقافي متجدد

قامشلو/ ملاك علي ـ أكدت الإدارية في مجلس الأدب بروج آفا "بوطان هوشي" عن تطور الأدب في روج آفا بعد الثورة، ودور المؤسسات الثقافية في دعم الكُتّاب، إضافة إلى أبرز التحديات التي واجهت الحركة الأدبية خلال السنوات الماضية.

ديوان الأدب في روج آفا من أبرز المؤسسات الثقافية التي لعبت دوراً هاماً في تطوير الحركة الأدبية وتنشيط المشهد الثقافي في المنطقة، خاصة بعد ثورة روج آفا، فمنذ تأسيسه، عمل الديوان على دعم الكُتّاب والمثقفين وفتح المجال أمامهم للتعبير عن أفكارهم وإنتاجاتهم الأدبية بحرية أكبر بعد سنوات طويلة من التهميش والتقييد، كما ساهم في إحياء الأدب الكردي وتعزيز حضوره داخل المجتمع، من خلال تنظيم الندوات والفعاليات والمهرجانات الثقافية، إضافة إلى تشجيع المواهب الشابة وخلق مساحة تجمع الأدباء والمهتمين بالشأن الثقافي والأدبي.

دعم الأدب وتطويره

الإدارية في مجلس الأدب بروج آفا "بوطان هوشي" وفي حديث خاص لصحيفتنا "روناهي" إنّ واقع الأدب في روج آفا شهد تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، خاصة إذا ما تمت مقارنته بالفترة التي سبقت الثورة، موضحة، أنّ الأدب الكردي في تلك المرحلة كان يواجه ظروفاً صعبة جداً بسبب القيود والمنع المفروضين على اللغة والثقافة الكردية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على الكُتّاب والمثقفين وأعمالهم الأدبية.

وأضافت، السنوات التي سبقت ثورة روج آفا كانت تتسم بمحدودية الإنتاج الأدبي، إذ لم يكن أمام الكُتّاب مجال واسع للكتابة أو النشر، كما أنّ الحركة الثقافية بشكل

عام كانت تعاني من ضعف كبير نتيجة التضييق المستمر على النشاطات الأدبية والثقافية، إلا إنّ هذا الواقع بدأ يتغير تدريجياً بعد عام ٢٠١٣، حيث أُتيحت للكُتّاب فرصة أكبر للتعبير والعمل بحرية؛ ما ساهم في ازدهار الحركة الأدبية بشكل واضح.

وأشارت إلى، أنّ السنوات الأخيرة شهدت تطوراً ملحوظاً في المجال الأدبي، سواء من حيث زيادة عدد الكُتّاب أو تأسيس المؤسسات الثقافية والأدبية، التي ضمت عدداً كبيراً من المثقفين والمهتمين بالأدب، مؤكدة أنّ هذه المؤسسات لعبت دوراً مهماً في دعم الأدب وتطويره، الأمر الذي أوصل الحركة الأدبية اليوم إلى مرحلة جيدة جداً، مقارنة بما كانت عليه في السابق.

وأوضحت بوطان، العمل المؤسساتي في المجال الأدبي بدأ فعلياً منذ عام ٢٠١٤، عندما جرى تشكيل فرق ولجان تهتم بالأدب وتنظيم النشاطات الثقافية، قبل أن يتم الإعلان الرسمي عن تأسيس "لجنة الأدب" عام ٢٠١٦، والتي أصبحت لاحقاً الأساس الذي انطلق منه "ديوان الأدب".

وبيّنت، اللجان الأولى ضمت أشخاصاً يتقنون اللغة الكردية ويملكون اهتماماً بالأدب، إضافة إلى معلمين وناشطين ثقافيين كانوا يعملون في المدارس والمعاهد، مؤكدة، أنّ الهدف منذ البداية كان اختيار أشخاص يمتلكون خبرة ومعرفة حقيقية بالأدب، من أجل تأسيس عمل ثقافي منظم وقادر على خدمة الأدب الكردي وتطويره.

وأكدت بوطان، الهدف الأساسي من تأسيس لجنة الأدب كان توفير مساحة خاصة للكُتّاب، يستطيعون من خلالها تقديم أعمالهم وتطوير تجاربهم الأدبية، إضافة إلى دعم الأدب الكردي ونشره داخل المجتمع بعد سنوات طويلة من التهميش؛ "اللجنة لم تكن مرتبطة بلغة واحدة، بل كانت منفتحة على جميع الشعوب بثقافاتهم المتعددة، حيث ضمت أعمالاً باللغة الكردية والعربية، إلى جانب التواصل مع تجارب ثقافية مختلفة، إلا إنّ التركيز الأكبر كان على إعادة إحياء الأدب الكردي الذي تراجع حضوره داخل المجتمع نتيجة الظروف السابقة".

إعادة تنشيط الحركة الأدبية

ولفتت بوطان إلى أنّ العمل على تطوير الأدب الكردي، تم من خلال تنظيم فعاليات ونشاطات ومهرجانات أدبية وثقافية، شارك فيها كُتّاب ومثقفون وكل من لديه اهتمام بالأدب، وهذه النشاطات ساعدت في إعادة تنشيط الحركة الأدبية وتعزيز حضورها بين فئات المجتمع المختلفة، وخاصة بين الشباب،

وحول واقع الحركة الأدبية اليوم، أوضحت بوطان، أنّ هناك تطوراً واضحاً في مستوى الإنتاج الأدبي، وأنّ بعض الكُتّاب كانوا في السابق يحتاجون إلى سنوات طويلة لإصدار كتاب واحد بسبب الظروف الصعبة، بينما أصبح بإمكانهم اليوم نشر أعمالهم خلال فترات أقصر وبحرية أكبر.

وأضافت؛ الحضور الجماهيري للحركة الأدبية ما يزال في "المرحلة الوسطى فلا هو ضعيف ولا مرتفع بشكل كبير، والشباب وطلاب الجامعات والمعاهد يشكلون النسبة الأكبر من المهتمين بالنشاطات الأدبية، إلى جانب استمرار حضور المثقفين الأكبر سناً، وهذا التفاعل يساهم في تطوير المجتمع ثقافياً وتعليمياً في الوقت ذاته".

وعن أبرز التحديات التي واجهت الكُتّاب في روج آفا، قالت بوطان؛ إنّ المشكلة الأساسية في البداية كانت غياب التواصل بين الأدباء أنفسهم، إذ لم يكن الكُتّاب يعرفون بعضهم البعض بشكل جيد، كما أنّ العمل الثقافي كان متفرقاً وغير منظم؛ "صعوبات كبيرة تتعلق بطباعة الكتب ونشرها، خاصة في ظل قلة المطابع ودور النشر، إضافة إلى القيود التي كانت تعيق إدخال الكتب والمواد الثقافية عبر الحدود، فضلاً عن نقص المصادر والكتب المكتوبة باللغة الكردية".

وختمت الإدارية في مجلس الأدب بروج آفا "بوطان هوشي" حديثها بالتأكيد على أنّ جميع هذه الصعوبات تم تجاوز جزءاً كبيراً منها بفضل التعاون والعمل المستمر، مبينة أنّ الأدب في روج آفا استطاع خلال السنوات الماضية أن يحقق تقدماً واضحاً، وأن يؤسس حركة ثقافية أكثر حضوراً وتنظيماً مقارنة بالمراحل السابقة.

دنقل.. الفرعون الأخير

محمد محمد مستجاب

عود قصب لم يكتمل. فوضوي. وروحٌ وعرة. عينان عميقتان شاردتان. وأنامل متوترة تترصد أعداء الوطن. ونهر كلمات متدفق بعرق الصيف ونبل رمال الصحراء. وقلب معلق في ضوء القمر يهدر مثل الطواحين في مشاتق الصباح. وحياة غير مبررة.

أنه فارس الشعر والموت. الذي لا حول له ولا شأن. ذلك الصعيدي الشرس مع المدينة التي أربكته في بدايته. مما جعله في حالة عداء معها ومع أهلها. صاحب الوجه الأسمر المنحوت كأنه أحد الفراعنة. والذي يبدو من ثقل نحت وجهه. أنه لا يتغير. صامد. وأكثر صموداً مع مبادئه. تلك التي أخرجها في أشعاره. وألهبت الكثيرين من الشباب في مظاهرات رافضة لكل ما يعيق الوطن وإنسانه البسيط.

إنه محمد أمل فهيم أبو القسام محارب: دنقل. الرافض. والمحارب. والصعلوك والليلي والذي لم تقيده وظيفة أو مكتب ولم يستطع دفتر حضور وانصراف أن يشل حركته. صاخب. وأكثر صخبًا في جلسته ومع أقرانه. لا يتوانى في مهاجمة أي شخص. ومهاجمة أي فكرة تقيد حريه الإنسان.

وإذا كان الجنوبي يعني التزمت والخشونة والصلابة، فإن أمل دنقل حمل تلك الصفات في تعامله مع البشر. الأصدقاء والأقارب والأغراب. حملها في حالة من الدفاع عن النفس. ليس ضدهم بقدر ما هي طبيعته القلقة من قروي جنوبي يخشى أبناء المدينة، لذا: فإن أشعاره جاءت ضد كل هذا. جاءت واضحة ومتفتحة وواعية ومرنة وسهلة الحفظ وقبلها سهلة الإدراك والفهم.

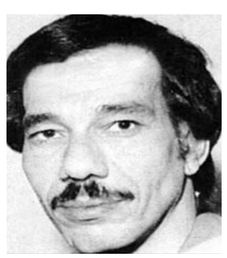

والجميل في أشعاره؛ النفس. أي أنك تشعر بأنك التي تقولها. أو هذا ما تريد أن تطلقه من داخلك. فجاءت تشبيهاته واستعارته سهلة وقوية وواضحة وضوح شمس النهار التي كان يكرها. فهو إنسان ليلي. يتنقل من مكان إلى مكان. يطرق بابك فجرًا أو بعد منتصف الليل. يتكوم على نفسه كقصيدة تنبت ببطء وبهدوء. قبل أن يستيقظ وينشرها فتربك الكون حوله.

فعلها بقصيدته لا تصالح. وفعلها قبل رحيله بأيام في قصيدته «الجنوبي». تلك القصيدة التي حملت كل أنفاسه وكل معاناته مع المرض اللعين. ذلك المرض الذي ظل يأكل ويتغذى على جسده في الغرفة رقم "٨٨". وأمل يحاربه في صبر. متخذًا من سمته كل الأمل ومن صعيديته كل الشراسة. ومن رحلته القصيرة في الحياة وتربيته كل القوة. ليصبح هو والقصيدة شيئًا واحداً. ناعم وهامس وقوي ومراوغ.

«فالجنوبي يا سيدي
يشتهي أن يكون.
الذي لم يكنه
يشتهي أن يلاقي اثنين:
الحقيقية..
والأوجه الغائبة»

وشعر أمل دنقل حجر زاوية في الشعر العربي الحديث. فهو لم يستكن في دفء التقليد الساذج للغرب كما كان يحدث. أو ينام في دف الصور الشعرية الجاهزة. أو الكلمات الحادة الرنانة دون أي ثقل لغوي وأدبي. بل لجأ إلى تراثه العربي الممتد في عمق التراث الإنساني. وتاريخه المصري الذي يقف كحجر أساس للتاريخ العالمي. يضاف إلى هذا نشأته كرجل منذ صغره كما تقول والدته. بالإضافة إلى يتمه المبكر. فقد أخته ووالده قبل أن يتم العاشرة. هذه الصفات جعلته لا يقترن مع أقرانه الصغار ويمارس ألعابهم ولا يأكل الحلوى مثلهم. بل نشأ منفردًا يقرأ ويجرب ويجوب ويصارع ويحتك ويحاول فهم العالم

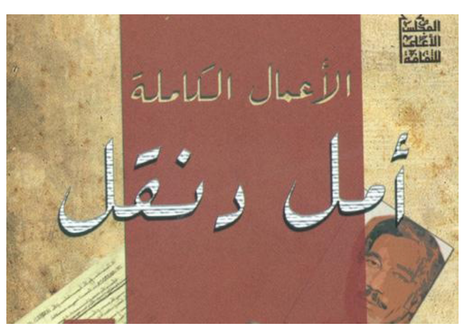

حوله. ذلك العالم الذي أخرجه في أشعاره الحارة والحادة والتي لم تهادن ولم تصادق أصحاب السلطة وأصحاب قيصر. هؤلاء الذين لا يخجلون ـ باستمرار ـ عن خُويل جذوع الأشجار إلى مشانق.

وكان أمل دنقل من الذكاء في كتابته وأشعاره أن يترك لنا مساحة نتسلل إليها. أي لم يغرق في ذاتيته أو تجربته أو يجعل القصائد عبارة عن طلاسم لا يستطيع فك رموزها إلا عتاة الإدراك. أو مناها لا نعرف لها بداية ونهاية أو ماذا يريد أن يقول. لا. كان دائما يجذبك إلى تلك الحالة من الاستقرار الوجداني والأمان النفسي المقلق. ذلك الأمان الذي يحولك بعد قراءه القصيدة لشخص آخر. شخص يري أكثر من الجميع مثلما رأت زرقاء اليمامة الحقيقة الواضحة في خُول النصر والدم إلى وصمة عار، وشخص مدرك للكثير من الأفخاخ التي تنصب للإنسان المصري والعربي. وكيف تتحول الشعارات والأسلحة والحراس لخدمة القائد فقط. بل أن هذه الأسلحة، التي تصطف في الاحتفالات عندما تطلق. يخبرنا أمل دنقل أنها تُطلق في صدورنا نحن.

كان أمل دنقل يملك أنامل وعقلاً تنرصد "مقتل القمر". وهو يسقط في الشراك التي ينصبها أصحاب قيصر. هذا الفوضوي القاسِي الذي قال: «لا» في وجه من قالوا «نعم»، وبعدها ختم جبهة الريح والتاريخ والشعر العربي بالجملة الوردية النارية الرافضة: «لا تصالح»،

«لا تصالحْ!
ولو منحوك الذهب
أترى حين أفقأ عينيك
ثم أثبت جوهرتين مكانهما،
هل ترى؟
هي أشياء لا تشترى.

لذا تم محاصرته وقتل يمامته الزرقاء. فأخرج لنا: «البكاء بين يدي زرقاء اليمامة» والذي يبدو فيه أنه لم يتغير كما لم تتغير «أقوال جديدة عن حرب البسوس». حيث فرسان " العهد الآتي" حاصروه بالمرض اللعين. في الغرفة رقم " ٨٨". فلم يفلح. خطابه غير التاريخي للقائد الشهير. في تمهيد الطريق لأهل الكهف. كي يفهموا: أن الطّبلَ البِدائيَّ لن يوقظ الموتى.

يا أبناء قريتنا ـ أمل ـ مات. قتله أبناء وأصدقاء القيصر. نعم. ذرفوا عليه الدموع. ولكن!! لم يعلموا في نشوتهم، أن موت القمر. هو الذي يوقظ الشمس.

أيها القمر المصلوب على جبين الشعر العربي. نفتقدك ونفتقد جراءتك،

استهداف مزارات الشهداء.. محو للذاكرة الرمزية وتدمير لقيم الثورة

محمد عيسى

لم تكن مزارات الشهداء في شمال وشرق سوريا مجرد مقابر عادية أو أماكن لدفن الموتى، بل تحوّلت خلال السنوات الماضية إلى رموز لذاكرة جماعية صنعتها مقاومة طويلة ضد «داعش» الإرهابي، وإلى شواهد حيّة على آلاف المقاتلين والمدنيين الذين ارتقوا للشهادة؛ دفاعاً عن مدنهم وقراهم ووجودهم، في عفرين، الشهباء، منبج، الرقة، دير الزور، الشدادي، وتل حميس. لم تكن تلك الأضرحة مجرد أسماء منقوشة على الرخام، بل كانت حكايات أمهات فقدن أبناءهن، وأطفال كبروا دون آبائهم، ومدن كاملة نجت من الإبادة بفضل أولئك الذين وقفوا في وجه أكثر التنظيمات دموية في العصر الحديث.

هل أصبح الشهداء أعداءً بعد الشهادة؟

في المجتمعات الخارجة من الحروب، غالباً ما تُعامل مزارات الشهداء باعتبارها مناطق محرّمة أخلاقياً وإنسانياً، حتى بين الخصوم، فالموت، في معظم الثقافات والقوانين، يُنهي دائرة العداء ويمنح الشهداء قدسية خاصة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمن استشهدوا خلال الدفاع عن مجتمعاتهم. إلا أن ما يجري في شمال وشرق سوريا يعكس واقعاً مختلفاً تماماً، إذ تحوّلت مزارات الشهداء إلى أهداف مباشرة للصراع السياسي والعسكري.

في كثير من المدن السورية، وخاصةً في الرقة ومنبج وعفرين، لم يعد الأهالي يتحدثون عن «مَجاوَرات فردية»، بل عن نمط متكرر من الاعتداءات يطال كل ما يرتبط بالذاكرة الرمزية لقوات سوريا الديمقراطية والمقاتلين الذين ارتقوا للشهادة في مواجهة «داعش»، وهي المعارك التي شكلت نقطة التحول الأساسية في هزيمة مرتزقة «داعش» على الأرض السورية.

الرمزية هنا تتجاوز الانتماء العسكري أو السياسي بالنسبة لعائلات الشهداء، فإن المزار ليس مجرد قبر، بل مساحة للذاكرة الجماعية، ومكاناً يربط الأحياء بمن فقدوهم، لذلك؛ فإن الاعتداء على تلك المزارات يُنظر إليه باعتباره اعتداءً مباشراً على كرامة المجتمع نفسه.

وفي عفرين، حيث تتكرر عمليات التخريب منذ سنوات، باتت القضية أكثر ارتباطاً بفكرة «الاقتلاع الرمزي»، فالكثير من المزارات التي جُرفت تعود لمقاتلين كرد أو لشخصيات محلية ارتبطت بمقاومة «داعش» أو مقاومة الهجمات التركية والمجموعات الموالية لها، لذلك؛ يرى ناشطون أن استهداف المزارات يندرج ضمن محاولة أوسع لإعادة تشكيل الهوية السياسية والديمغرافية والثقافية للمنطقة.

هذا الشعور بالاستهداف لا يقتصر على الشعب الكردي فقط، بل يشمل أيضاً عشائر عربية فقدت أبناءها خلال المقاومة ضد داعش، ففي الرقة ودير الزور والشدادي، تضم مزارات الشهداء مقاتلين عرباً قاتلوا ضمن صفوف قوات سوريا الديمقراطية ضد «داعش»، ما يجعل الاعتداءات الحالية قضية تمس شرائح اجتماعية واسعة وليست مرتبطة بشعب واحد.

صمت يثير الشبهات والأسئلة

في كل مرة تُسجل فيها حادثة تخريب أو نبش لمزار الشهداء في شمال وشرق سوريا، تتجه الأنظار سريعاً نحو «الحكومة السورية المؤقتة» والمجموعات المسلحة المرتبطة بها، ليس فقط لأن كثيراً من الانتهاكات تقع في مناطق خاضعة لنفوذ تلك المجموعات، بل لأن غياب أي موقف رسمي حازم أو إجراءات

فعمليات التخريب لا تتوقف عند تحطيم شواهد القبور أو سرقة الرخام، بل تمتد إلى محو الصور والأسماء وتجريف المواقع بالكامل. وكأن المطلوب ليس فقط إزالة القبور، بل إزالة الحكاية التي تمثلها.

في منبج، حين طُلب من الأهالي استخراج رفات أبنائهم خلال عشرة أيام، بدا المشهد بالنسبة للكثيرين أقرب إلى «إعدام ثانٍ» للشهداء. بعض الأمهات اللواتي فقدن أبناءهن في معارك تحرير المدينة من «داعش» وقفنَ أمام المزار؛ يبكين بحرقة، ليس فقط خوفاً من جرف القبور، بل لأنهن شعرنَ إن تضحيات أبنائهن باتت تُعامل باعتبارها عبئاً سياسياً يجب التخلص منه.

وتزداد القسوة عندما يُطرح السؤال الذي يتردد على ألسنة الأهالي: "هل هذا جزاء من دافعوا عن مدنهم ضد الإرهاب؟" فالكثير من أولئك الشهداء ارتقوا خلال معارك حاسمة مثل مقاومة كوباني عام ٢٠١٤، وحملات تحرير الرقة والباغوز بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩.

محاسبة حقيقية جعل الصمت نفسه موضع اتهام.

حتى الآن، لم تُعرف أي تحقيقات شفافة أو محاكمات فعلية بحق العناصر المتورطين في عمليات التخريب، رغم الانتشار الواسع للمقاطع المصورة والتقارير الحقوقية التي وثقت عمليات تكسير القبور وسرقة الرخام وتجريف المزارات. هذا الغياب الكامل للمساءلة دفع كثيرين إلى اعتبار أن ما يحدث لا يمكن فصله عن موقف سياسي أوسع تجاه قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية.

بالنسبة للكثير من المراقبين، فإن استهداف مزارات الشهداء يحمل بُعداً رمزياً واضحاً، فهذه المزارات تمثل ذاكرة سياسية وعسكرية مرتبطة بخصوم الجهات المسيطرة، ولذلك؛ يجري التعامل معها باعتبارها «رموزاً معادية» ينبغي محوها أو إهانتها، وهذا ما يفسر، وفق ناشطين، لماذا لا تتدخل الجهات المسيطرة لوقف الانتهاكات أو حماية تلك المواقع رغم حساسيتها الإنسانية.

ويذهب بعض الناشطين أبعد من ذلك، معتبرين إن سياسة الصمت ليست مجرد عجز إداري أو أمني، بل تعبير عن قبولٍ ضمني بتلك الممارسات، أو على الأقل استخدام لها كأداة ضغط نفسي وسياسي على المجتمعات المحلية التي لا تزال ترى في الشهداء جزءاً من هويتها الجماعية.

في الرقة ودير الزور ومنبج، يتحدث الأهالي باستمرار عن قصص لعناصر سابقين في «داعش» عادوا إلى الحياة العامة أو انضموا لمجموعات مسلحة بعد تسويات غير واضحة، بينما لا تزال عائلات ضحايا داعش «شهداء وجرحى» تعيش آثار المجازر والفقدان، هذا التناقض خلق حالة احتقان عميقة، لأن كثيرين يرون أن العدالة انقلبت رأساً على عقب؛ المزارات التي تضم من حاربوا الإرهاب تُهان، بينما يبقى مصير بعض المتورطين بجرائم داعش غامضاً أو محاطاً بالتسويات السياسية.

كما إن بعض الاتهامات تتعلق بعمليات تهريب أو تسهيل فرار لعناصر «داعش» خلال السنوات الماضية، وهي اتهامات لطالما نُفيت رسمياً، لكنها بقيت حاضرة بقوة في الخطاب الشعبي خاصةً مع استمرار ظهور خلايا المرتزقة في مناطق مختلفة من سوريا، هذا المشهد المعقد جعل الحكومة السورية المؤقتة أمام أزمة أخلاقية وسياسية متفاقمة، فالصمت عن تخريب مزارات الشهداء لا يُفسَّر فقط كفشلٍ في ضبط المجموعات المرتزقة، بل كرسالةٍ سلبية تجاه المجتمعات التي فقدت أبناءها في النضال وللمقاومة ضد الإرهاب، كما إن استمرار غياب المحاسبة يعزز صورة تلك المجموعات باعتبارها قوى منفلتة لا تخضع لقانون أو معايير واضحة.

غضبٌ يختلط بالخذلان والخوف

في شمال وشرق سوريا، لا تحتاج عائلات الشهداء إلى تقارير حقوقية كي تدرك حجم المأساة، بالنسبة لهم، كل قبر جرى تخريبه هو جرح يُفتح من جديد، وكل صورة تُكسر فوق شاهد قبر هي محاولة لقتل أبنائهم مرة ثانية.

في الرقة، بعد حادثة تخريب مزار الشهداء في أيار ٢٠٢٦، تحوّل المزار إلى مكان مكتظ بعائلات الشهداء، أمهات جلسن أمام القبور المدمرة وهن يبكين بصمت، وآباء وقفوا عاجزين أمام مشهد الرخام المسروق والشواهد المحطمة، بالنسبة لهؤلاء، لم يكن المزار مجرد مكان للزيارة، بل آخر ما تبقى لهم من أبنائهم.

الكثير من ذوي الشهداء يتحدثون عن شعور عميق بالخذلان، فهم يعتبرون أن أبناءهم لم يموتوا في حرب عادية، بل ارتقوا للشهادة وهم يدافعون عن مدنهم وأحيائهم والعالم بأسره ضد تنظيم إرهابي ارتكب مجازر مروعة، ولذلك؛ فإن الاعتداء على قبورهم يُنظر إليه كإهانة ليس فقط للشهداء، بل لكل التضحيات التي قدمها سكان المنطقة خلال سنوات الأزمة.

وفي منبج، أثارت الإنذارات التي طالبت الأهالي بإخراج رفات أبنائهم حالة صدمة جماعية، بعض العائلات رفضت الاستجابة رغم التهديد بجرف المقبرة، معتبرة أن نقل الرفات تحت الضغط يمثل إهانة لكرامة الموتى، آخرون عاشوا حالة انهيار نفسي وهم يحاولون تخيل مشهد استخراج عظام أبنائهم بعد سنوات من دفنهم.

كما إن "مجالس عوائل الشهداء" في مناطق مختلفة أصدرت بيانات غاضبة وصفت فيها ما يحدث بأنه "حرب على الذاكرة"، مؤكدةً إن استهداف القبور يعكس "إفلاساً أخلاقياً وسياسياً"، ونُظمت وقفات احتجاجية في الرقة والحسكة وقامشلو ومناطق أخرى، رفعت خلالها صور الشهداء ولافتات تُندد بالصمت الدولي وتطالب بمحاسبة المسؤولين عن عمليات التخريب، لكن؛ الغضب لا يُخفي شعوراً آخر أكثر قسوة؛ الخوف من أن تتحول ذاكرة الشهداء نفسها إلى هدف للمحو، فالكثير من العائلات ترى أن ما يحدث اليوم يتجاوز تدمير القبور إلى محاولة لمحو الرواية التي تقول إن أبناء المنطقة هم من تصدوا لـ«داعش» ودفعوا الثمن الأكبر في تلك الحرب.

هذا الخوف يزداد مع استمرار الانتهاكات في مناطق متعددة، من عفرين إلى الشهباء ومنبج والرقة ودير الزور، فكل حادثة جديدة تعزز القناعة لدى الأهالي بأن المسألة ليست تصرفات فردية، بل سياسة متكررة تستهدف الرمزية المعنوية للشهداء، وفي أحاديث الأهالي، يتكرر سؤال مؤلم؛ "إذا كان العالم قد صفق لهؤلاء الشهداء حين كانوا يقاتلون داعش، فلماذا يصمت اليوم حين تُدمر قبورهم؟".

جرائم موثّقة بلا عقاب

من الناحية القانونية، لا تترك اتفاقيات القانون الدولي الإنساني مجالاً واسعاً للتأويل بشأن حماية المقابر والمزارات، فاحترام الموتى وحماية رفاتهم يُعدّ من المبادئ الأساسية التي كرّستها اتفاقيات جنيف والقواعد العُرفية للحروب، حتى في أكثر النزاعات دموية وتعقيداً.

تنصّ المادة ١٧ من اتفاقية جنيف الأولى على ضرورة دفن الموتى باحترام وصيانة قبورهم وحمايتها بشكلٍ دائم، بينما تؤكد القاعدة ١١٣ من القانون الدولي الإنساني العرفي حظر تدنيس رفات الموتى أو نبش قبورهم تحت أي ظرف، كما يعتبر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن استهداف المقابر والأماكن ذات الطابع الرمزي والديني التي لا تشكل أهدافاً عسكرية يمكن أن يرقى إلى جريمة حرب.

وبالتالي، فإن عمليات تجريف مزارات الشهداء أو سرقتها أو تحويلها إلى مواقع عسكرية أو أسواق لا يمكن تصنيفها كأعمال تخريب عادية، بل تدخل ضمن الانتهاكات الجسيمة التي تستوجب المساءلة القانونية.

ورغم ذلك، لا تزال ردود الفعل الدولية محدودة للغاية، صحيح إن منظمات سورية مستقلة مثل «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» وثّقت العديد من حالات التخريب والنبش، كما أصدرت منظمات دولية تقارير تتحدث عن الانتهاكات في مناطق سيطرة المجموعات المرتزقة، إلا أن تلك التقارير بقيت حتى الآن دون أثر عملي واضح على الأرض.

في شباط ٢٠٢٦، أشار تقرير عالمي لـ هيومن رايتس ووتش إلى استمرار الانتهاكات التي ترتكبها مجموعات مسلحة غير حكومية في سوريا، وطالب بضرورة محاسبة المتورطين بجرائم الحرب ومنع الإفلات من العقاب، كما أكدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقاريرها السنوية إن غياب الرقابة القضائية وهيمنة السلاح ساهما في تصاعد الاعتداءات على الأعيان المدنية والمزارات، لكن؛ بالنسبة للأهالي، فإن البيانات الحقوقية لم تعد كافية، فهم يرون إن الإدانات المتكررة فقدت قيمتها ما دامت الانتهاكات تتكرر دون أي إجراءات رادعة، ولذلك يتحدث كثيرون عن «صمتٍ دولي» سمح بتحول استهداف المزارات إلى ظاهرة مستمرة، هذا الصمت يثير تساؤلات أخلاقية أيضاً، لأن المزارات المستهدفة تعود في معظمها لمقاتلين استشهدوا في النضال ضد «داعش»، وهي الحرب التي كانت تحظى بدعمٍ وتحالف دولي واسع، لذلك يشعر الأهالي إن العالم الذي استفاد من تضحيات هؤلاء المقاتلين تخلى اليوم عن أبسط واجباته في حماية ذكراهم.

في النهاية، لا تتعلق القضية فقط بحجارة القبور أو شواهد الرخام، بل بمعنى العدالة والذاكرة والكرامة الإنسانية، فحين تتحول قبور الذين قاتلوا الإرهاب إلى أهداف للانتقام، وحين يبقى مرتكبو الانتهاكات دون محاسبة، يصبح السؤال الأهم؛ أي مستقبل يمكن أن يُبنى فوق ذاكرة يجري تحطيمها بالجرافات؟

في شمال وشرق سوريا، لا يزال الأهالي يزورون المزارات رغم الخراب، يزرعون الورود فوق القبور المهدمة، ويرممون الشواهد المكسورة بأيديهم، ربما لأنهم يدركون إن المعركة لم تعد فقط معركة أرض أو سلطة، بل معركة دفاع عن الذاكرة نفسها... ذاكرة الذين ارتقوا للشهادة كي لا تسقط مدنهم بيد الظلام.

جوان عيسو: القرارات الاستثنائية باطلة وعودة الحقوق لأصحابها ضرورة

قامشلو/ رفيق إبراهيم ـ شدد، المحامي المختص بالقانون الدولي والنزاعات، جوان عيسو، على أن الهدف الأساسي لمشروع "الحزام العربي"، أحدث التغيير الديمغرافي والتركيبة السكانية في المنطقة، وقطع صلة الوصل بين كرد باكور كردستان وروج آفا، وأكد، أن حق الملكية مصان حسب القوانين والتشريعات الدولية، وأشار، إلى أن الأراضي المستولى عليها بقوانين استثنائية، يجب أن تعود لأصحابها الأصليين الكرد وبشكل طبيعي وقانوني.

مشروع الحزام العربي، الذي أقيم على طول الحدود السورية-التركية، استمرار للعديد من المشاريع السياسية، الشوفونية، التي استهدفت الكرد، وبقاءهم، ووجودهم التاريخي في المنطقة، فبدءًا بما سمي بالإصلاح الزراعي، ١٩٥٨، ومرورا بالإحصاء الجائر عام ١٩٦٢، وصولاً إلى مشروع الحزام العربي ١٩٧٤، واستمرار تلك المخططات وتم احتلال عفرين ٢٠١٨، ومن ثم سري كانيه وكري سبي، ٢٠١٩، ولا تزال تلك المخططات مستمرة حتى يومنا هذا، كل تلك الأحداث يمكننا ربطها بهدف واحد، وهو استهداف الكرد ووجودهم،

مشروع ما سمي "الحزام العربي"، الهدف الأساسي منه، التغيير الديمغرافي بالدرجة الأولى، وأيضاً، قطع صلة الوصل بين كرد روج آفا، وباكور كردستان، المشروع قدمه محمد طلب هلال، المسؤول عن مكتب الأمن السياسي بالحسكة آنذاك، من خلال تقديمه دراسة، حول الكرد ودورهم السياسي، والمجتمعي، والقانوني، وتأثيره، وما أسماه بخطر الكرد في تلك المرحلة، حيث طلب بشكل صريح ضرب وحدة الكرد، وتشتيتهم، وإخراجهم من مناطقهم، وتهجيرهم بطرق ملتوية، لتقليل نسبتهم، وتوزيع أراضيهم للعرب الذين أتوا من الرقة وريف حلب،

استهداف الوجود الكردي

في السياق، التقت صحيفتنا المحامي المختص بالقانون الدولي والنزاعات، جوان عيسو؛ " مشروع «الحزام العربي»، استهدف الوجود الكردي التاريخي في المنطقة، بهدف إحداث التغيير الديمغرافي، وتهجير الكرد من مناطقهم، وقطع صلة الوصل بين روج آفا وباكور كردستان، المشروع عمل عليه الضابط المسؤول عن شعبة الأمن السياسي في الحسكة، بعد دراسته من جميع النواحي، لإيجاد طريقة في تهجير الكرد وافراغ مناطقهم"،

وأشار؛ "بعد تقديم محمد طلب هلال، المشروع للحكومة السورية، وافقت على المشروع، ومن ثم تم تنفيذه على الأرض، بطول حوالي ٢٧٥ كم، وعرض ١٥ كم، والمساحة تقدر بـ ثلاثة ملايين دونم، والعوائل التي تم توزيع أراضي الكرد عليهم، قدرت بحوالي أربعة آلاف عائلة، ضمت من ٤٠ إلى ٥٠ ألف شخص، وتم توطينهم في المناطق الكردية، ما أثر بشكل كبير على التركيبة السكانية في المنطقة، وحتى الآن تستمر تلك المشاريع والسياسات الشوفونية بحق الكرد، لصهرهم وانحلالهم في بوتقة القومية العربية"،

إعادة الحقوق لأصحابها

وفيما يخص الوضع القانوني وكيفية التعامل مع هذه القضية؛"حق الملكية في الدستور السوري يجب أن يكون محفوظاً للمواطن، حسب القوانين والتشريعات الدولية، وحتى في القوانين السورية، ويجب عدم التعرض له، لكن مع الأسف لم يطبق هذه الحق على أرض الواقع، لأن كتابة القوانين على الورق شيء، والتطبيق شيء آخر، فالحكومات المتعاقبة على سوريا، تطبق القوانين وتصدر المراسيم، حسب مصالحها وبما يخدم مخططاتها"، وأكد؛ "التغيير الديمغرافي الذي حدث، بعد مجيء عشرات الآلاف من الغرباء عن المنطقة، واليوم كل عائلة من تلك العوائل أصبحت حوالي ١٥ عائلة، وأعدادهم اليوم، أصبحت بمئات الآلاف، يجب التعامل معهم قانونيا، لذلك: في أواخر العام ٢٠٢٤، بعد سقوط النظام السابق، كانت هناك قرارات جديدة، ومنها أن القرارات والمراسيم التي أصدرتها حكومة البعث، يجب عدم العمل بها وإبطالها، وإعادة جميع الحقوق لأصحابها الأصليين"، ولفت؛ "مسألة «الحزام العربي»، أولوية يجب العمل عليها لإعادة الأراضي لأصحابها الأصليين، من قبل الحقوقيين، ومؤسسات المجتمع المدني، بمشاركة الأهالي التي تم الاستيلاء على أراضيهم، بإقامة لجنة مشتركة للقيام بدراسة دقيقة ومعمقة، وتقديم إحصائية شاملة، ويتم دراستها والعمل عليها من قبل هيئة قضائية مشكلة خبيرة بالقوانين، لعدم الوقوع في أي خطأ ممكن"،

وأردف؛ "موازاة ذلك يجب العمل سياسياً ودبلوماسياً، لتوضيح ما جرى للحكومة الجديدة في دمشق، وحتى في الخارج، ليكون الأساس في إعادة الحقوق لأصحابها، وإلغاء مشروع الحزام العربي وآثاره السلبية، وتعويض الضرر للذين جردوا من أملاكهم وأراضيهم، ومن الضروري إعادة المستوطنين إلى أماكنهم الأصلية التي أتوا منها، كل ذلك يجب أن يتم قانونياً، في الحقيقة هذا الملف ملف كبير ومعقد، يستوجب إيجاد الحلول النهائية له، وأساس البدء بحل هذه القضية، هو رفع الدعاوى في المحاكم السورية المختصة بذلك، من قبل أصحاب الأراضي التي سلبت منهم، لإعادة حقوقهم الكاملة إليهم وتحقيق العدالة الغائبة منذ عقود طويلة من الزمن"،

إفراغ المناطق الكردية

اما بخصوص الهدف من اتباع السياسات الاقصائية والشوفونية بحق الكرد؛"السياسة التي اتبعت بحق الشعب الكرد محاولة لتثبيت التغيير الديمغرافي في المنطقة الكردية، وإبعاد الكرد عن أراضيهم ومناطقهم، وتهجيرهم، وإفقار مناطقهم، في محاولة لتشتيتهم وعدم مطالبتهم بحقوقهم المشروعة"،

وأضاف؛ "هذه السياسات تحققت في بعض جوانبها، وخاصة في مجال إفراغ المنطقة من أهلها، وتوطين الغرباء بدلا عنهم، لتمرير سياساتهم الشوفونية، وهذه السياسة بدأت منذ تواجد الفرنسيين في سوريا، حيث أتوا بالشيشان والشركس إلى المناطق الكردية، وهي متسمرة حتى اليوم، والكل يتبرأ من كل ما حدث وينسبه للطرف الذي حكم قبله، لكن بالمجمل عملت تلك الأطراف على إفراغ المناطق الكردية، من سكانها، وإثبات ان الغالبية فيها ليسوا كرداً، وهذه كارثة حقوقية وإنسانية، يجب حلها"،

القضية تستوجب الحل

وحول كيفية رد الحقوق لأنهاء هذه القضية وحلها جذريا؛ "على كل من لديه وثيقة أو أي إثبات، بأن هذه الأرض ملك له، وسلب منه بقرار سياسي، وتم توزيعها على الغرباء، أن يقدم تلك الثبوتيات وبشكل قانوني، وهذا يتطلب عملا كبيراً، كما يجب كتابة تقرير كامل وشامل، يتضمن الأحداث التي جرت منذ البداية، والآثار الناجمة عنها حتى يومنا هذا، بكل تفاصيلها، ودراستها ومن ثم تقديمها إلى الجهات المختصة، وتقديم دعاوى فردية، حسب القانون السوري، إلى المحاكم المختصة، عن طريق هيئة تتم تشكيلها هدفها متابعة القضية من كافة جوانبها، للتوصل إلى النتائج المرجوة، ومن ثم تنفيذ تلك النتائج على ارض الواقع"،

واختتم، المحامي المختص بالقانون الدولي والنزاعات جوان عيسو؛ "بطبيعة الحال متى ما تم التوصل للنتائج الإيجابية، سيتم العمل على وقف القرارات والقوانين الاستثنائية، التي صدرت من قبل الحكومات السابقة في عهد البعث، وهذا الأمر يتطلب، الحل الجذري لهذه الإشكالية، كما يجب المتابعة الحثيثة لإعادة الحقوق الكاملة لأصحابها، وتعويضهم عن الخسائر التي تحملوها خلال العقود الماضية، وفي النهاية يجب اتخاذ القرار وتنفيذه وبشكل فوري، وعودة المستوطنين إلى أماكنهم الأصلية"،

عين الحدث

توازنات المنطقة والعلاقة بين الكرد وواشنطن

رفيق إبراهيم

القضية الكردية في الشرق الأوسط، تُعد من أكثر الملفات الحساسة، التي تتطلب ضرورة حلها، لما لها من بالغ الأهمية، بالحلول والتوازنات في المنطقة، خاصة أن الكرد متواجدون في أربع دول، مختلفة، وجغرافية كردستان، وموقعها الاستراتيجي الهام، يجعلها في قلب الأحداث بشكل دائم، وخاصة في الأعوام الأخيرة، مع النوايا الموجودة لتغيير خارطة الشرق الأوسط، بما يحقق الأهداف والخرائط المرسومة، وبالتالي يحقق مصالح الدول الكبرى.

أي حديث عن القضية الكردية وحلولها، تثير حفيظة الدول المحتلة لكردستان، وخاصة تركيا وإيران، اللذان يتذرعان دائماً بأن حصول الكرد على حقوقهم بأي شكل من الأشكال، يعدُّ تهديدا وخطرا على الأمن القومي لهما، ويفعلان كل ما بوسعهما لإفشال أي حل لقضية الكرد التاريخية، وبكل السبل الممكنة، وهذا لا يعني أن حل القضية الكردية في سوريا تقل أهمية، من حلها في إيران وتركيا، وحتى في العراق أيضاً، ورغم استقلالية باشور كردستان، إلا إن هناك عوائق وتحديات كبيرة في تعامل الحكومة العراقية معها.

بعد هجمات داعش على المنطقة، وانهيار جيوش عدد من الدول أمامها، لعبت وحدات حماية الشعب ووحدات المرأة، دوراً أساسياً في محاربته، واستطاعت الوقوف أمام هجماتها الشرسة، ونتيجة بسالتها وشجاعتها، تحولت إلى شريك على الأرض، بتشكيل التحالف الدولي ضد داعش، بقيادة أمريكا، وهذه الشراكة، أدت لتقديم الدعم العسكري واللوجيستي، للقوات الكردية، ما ساهم في تنظيم الصفوف وزيادة القوة، ولعب دور في تحرير مناطق واسعة من سوريا والعراق.

ورغم كل ما قدمه الكرد من تضحيات، وتحقيقهم النصر على الإرهاب، ودفاعهم عن العالم، إلا إن العلاقة بين الكرد والتحالف الدولي، لم تتجاوز حدود محاربة الإرهاب، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتبع سياسة المصالح الأمريكية أولاً، وعلى هذا الأساس تقوم بترتيب أولوياتها، إقليما ودولياً، ولهذا فالكرد لا يثقون بواشنطن، وهناك الكثير من الأحداث أثبتت صحة ذلك.

العديد من تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب، أثارت الامتعاض لدى الكرد، فعلى سبيل المثال «نحن أعطينا السلاح للكرد، ودعمناهم مالياً»، وغيرها من التصريحات التي أثارت جدلا في الأوساط الكردية، في محاولة لإثبات حقيقة أن بيده القرارات الحاسمة بشأن المنطقة، والدول المحتلة لكردستان، تنظر بحذر شديد إلى أي دعم خارجي للكرد، وهي تخشى أن يتحول هذا الدعم إلى عامل يؤثر على توازناتها الداخلية والإقليمية.

نحن لا ننكر بأن العلاقة بين الكرد وأمريكا، مهمة للغاية، ولكنها يجب أن تبنى على أسس سليمة، لا على أساس أن الكرد ورقة يمكن استخدامها متى ما شاءت أمريكا اللعب عليها، لذلك؛ على الكرد التعامل مع أمريكا، بواقعية، وحسبما تقتضي مصالح الشعب الكردي، رغم الدور الأمريكي الأساسي في المنطقة، والكرد، باتوا رقماً صعباً في حل قضايا الشرق الأوسط الأساسية، ومسألة تهميش دورهم بات من الماضي.

الخلاصة، على الكرد بناء علاقات مع أمريكا، وغيرها من الدول، على أسس من الثقة المتبادلة، بما يحفظ مصالح الطرفين، وضرورة التعامل مع الأوضاع المتغيرة وغير الثابتة في الشرق الأوسط، على أن يكون حل القضية الكردية عامةً، من أولويات الكرد، وبناء شراكة حقيقة تؤسس لحصول الكرد على حقوقهم المشروعة، في شرق أوسط ديمقراطي.

وحدات حماية المرأة... أدوار بحجم الوطن السوري

أسعد العبادي

في سياق المرحلة الانتقالية التي تعيشها سوريا، وللإجابة على عنوان المقال بشكل دقيق، تظهر المشاهد أن هناك مشهدين متوازيين ومتناقضين في التعامل مع وحدات حماية المرأة في روج آفا، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

بعد سقوط النظام السابق: برزت منظمات تقوم بدور مشابه لما تقوم به وحدات حماية المرأة، ولكن تلك الأدوار لا يمكن أن ترتقي إلى الدور الفاعل والمؤثر التي تضطلع به الوحدات، خصوصاً في مجال سياسة الاندماج بين المؤسسات الحكومية، ومؤسسات الإدارة الذاتية.

قبل الحديث عن منظمات المجتمع المدني الأخرى لابد من إلقاء الضوء على الدور المحوري الذي تقوم به وحدات حماية المرأة على مساحة روج آفا والعاصمة دمشق، والمدن الأخرى في عموم سوريا.

فعلى المستوى الأمني والعسكري، قدمت هذه القوات العشرات بل المئات من الشهيدات وهنَ يدافعنَ عن التراب الوطني أمام الهجمة الغاشمة التي احتلت الأرض واستباحت الدماء حتى ألحقت "قسد" ووحدات حماية المرأة المنضوية تحت لوائها الهزيمة النكراء بداعش، فتحررت المدن، وعمَّ السلم الأهلي والعيش المشترك بين جميع الشعوب، وتم تأسيس تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية كأحد أهم التجارب الإدارية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط.

بعد التحرير، واصلت وحدات حماية المرأة نشاطاتها على مختلف الأصعدة التعبوية، الاقتصادية، والاجتماعية بدون كلل أو ملل، وقد تركت بصمتها وأسلوبها على عمل منظمات المجتمع المدني الأخرى كافة.

نعم، هناك العديد من المنظمات التي تعمل على تمكين النساء وتعزيز الحوكمة والمشاركة المدنية، مشابهة لدور وحدات حماية المرأة في روج آفا، ولكن: ضمن سياقات وأُطر مختلفة، وأبرز الأمثلة على ذلك:

ـ منصة منظمات المجتمع المدني (CSOs Platform): تضم هذه المنصة أكثر من ١٦٨ منظمةً محلية في روج آفا، وتقوم بتدريب النساء والشباب على القيادة والحوار السياسي، كما ساهمت في إصدار توصيات أثرت فعلياً في سياسات بلدية محلية.

- التحالف المدني (Madaniya): يضم هذا التحالف حوالي ١٨٠ مجموعةً مدنيّةً، وقد انتقل للعمل علناً في دمشق بعد سقوط النظام السوري السابق بهدف الضمان لمشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية.

- شبكة موارد السلام المحلية: شبكة وطنية تضم ٧٧ منظمة ومبادرة، تعمل بشكلٍ خاص في مجالات بناء السلام، وتمكين المرأة (١٢ منظمة)، ودعم مشروع العدالة الانتقالية.

موقف الحكومة السوريّة الجديدة

هنا يكمن التعقيد، فالموقف الرسمي للحكومة المؤقتة يبدو متناقضاً بين الترحيب العلني والتشديد الإداري:

- الترحيب العلني الشراكة: تصف الحكومة الجديدة منظمات المجتمع المدني بأنها "شريك أساسي" في التنمية وإعادة الإعمار، حيث صرّحت مديرة شؤون المنظمات في وزارة الشؤون الاجتماعية بأن عدد المنظمات وصل إلى ٢،٤٤٣ منظمةً، وتم تسجيل ٦٥١ منها بمرونة بعد سقوط النظام السوري السابق، بهدف بناء شراكة قائمة على "المسؤولية والشفافية".

- العودة إلى قانون ٩٣ والقيود المشددة: إذ تمت المطالبة بالمقابل، طالبت وزيرة الشؤون الاجتماعية في تشرين الأول ٢٠٢٥ المنظمات بالالتزام الصارم بـ "قانون الجمعيات رقم ٩٣" الصادر عام ١٩٥٨، هذا القانون (الذي استخدمه النظام السابق لكبت الحريات)، وهو يمنح السلطة سلطات واسعة تشمل:

- فرض عقوبات تصل إلى حل المنظمات بحجة "الإخلال بالنظام العام" دون أمر قضائي.

- منع تلقّي تمويل خارجي دون موافقة مسبقة من الحكومة.

- الموافقة المسبقة على أي اتفاقيات مع منظمات دولية، وقد تم مؤخراً إلغاء صفة "الشريك الوطني" للهلال الأحمر العربي السوري؛ ما يزيد من البيروقراطية.

التحديات التي تواجه النشاط المدني

هذا التناقض يضعُ النشاط المدني في وضع صعبٍ للغاية، حيث تواجهه عدة تحدّيات رئيسية:

 قمع الحريات: القانون الحالي يجرّم استلام التمويل الخارجي؛ ما يعرقل عمل المنظمات التي تعتمد على المانحين الدوليين لدعم المشاريع الخدمية والرقابية.

- عدم اليقين: هناك حالة من "التطبيق العشوائي" للقانون، حيث يتم إلغاء بعض الفعاليات فجأة والسماح بأخرى مشابهة؛ ما يخلق حالةً من الخوف وعدم الاستقرار.

- أجواء الضريبة: بالرغم من الترحيب الرسمي، هناك شعور سائد بعودة ثقافة "الوصاية الأمنية"، حيث تطلب الحكومة قوائم بأسماء المشاركين في الندوات، ما يُذكّر المنظمين بأساليب النظام السابق.

بينما تزدهر المنظمات نسائياً ومدنياً بشكلٍ غير مسبوق، تجد الحكومة السورية المؤقتة نفسها ممزقة بين الرغبة في الظهور بمظهر الدولة المدنية، والتمسك بأدوات القمع القانونية التي ورثتها عن النظام السابق لـ"تأمين" المرحلة الانتقالية.

تحت السطر

الشعب السوري يستحقُ العيش بكرامة

هيفيدار خالد

يعيش السوريون اليوم واحدة من أكثر المراحل تعقيداً وقسوةً في تاريخهم الحديث، في ظل واقع داخلي مُثقل بالأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية. ولم تعد الأزمة الاقتصادية في سوريا مجرد نتيجةً مباشرة للحرب الطويلة أو للعقوبات المفروضة على بعض الكيانات الرسمية، بل تحولت إلى أزمةٍ بنيوية عميقة تهدد مقومات الدولة والمجتمع معاً، وتضع ملايين السوريين أمام تحديات معيشية غير مسبوقة.

وفي مختلف المحافظات السوريّة تتصاعد مظاهر الفلتان الأمني وحالة الاحتقان الشعبي، بالتزامن مع تدهور مستمر في الأوضاع المعيشية. وقد زاد الإعلان الأخير لوزارة الاقتصاد والصناعة في الحكومة السورية المؤقتة بشأن تسعيرة القمح من حدة الغضب الشعبي، بعدما حُدد سعر الطن بنحو ٤٦ ألف ليرة سوريّة، أي ما يعادل قرابة ٣٣٥ دولاراً وفق سعر صرف السوق الموازية، وهو ما اعتبره المزارعون سعراً مجحفاً لا يغطي تكاليف الإنتاج المرتفعة.

وأشعل القرار موجةً واسعةً من الاعتراضات والاحتجاجات في عدة مناطق سوريّة، عبّر خلالها المزارعون والأهالي عن استيائهم من السياسات الاقتصادية المتّبعة، في وقتٍ لم يصدر فيه أي تعليق رسمي يُهدئ من حالة الغضب المتصاعدة.

ويعكس هذا المشهد، مرةً جديدة، حجم الفجوة بين السلطات القائمة وواقع الشارع السوري المنهك، في ظل تراجع القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار بصورةٍ متسارعة، نتيجة التقلبات الحادة في سعر صرف الدولار، الأمر الذي انعكس بشكلٍ مباشر على أسعار المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية للمواطنين.

ويبدو إن المشهدَ السوري يتجهُ نحو مزيد من التأزم، خاصةً مع تفاقم الأزمة الإنسانية بالتزامن مع تقليص برنامج الأغذية العالمي عملياته داخل سوريا بسبب نقص التمويل الحاد، وتكتسب هذه التطورات خطورتها من حقيقة إن نحو ٩٠ في المئة من السوريين يعيشون اليوم تحت خط الفقر، وفق تقديرات أمية، وذلك بعد أكثر من عام على سقوط النظام السوري السابق الذي حكم البلاد لعقودٍ طويلة.

كما إن أزمة القمح الأخيرة فتحت الباب أمام مخاوف متزايدة بشأن الأمن الغذائي في البلاد، بعدما رأى الفلاحون إن التسعيرة الجديدة لا تحقق الحد الأدنى من العدالة الاقتصادية، ولا تشجع على استمرار العملية الزراعية أو إنعاش هذا القطاع الحيوي. وزاد من حالة الغضب الشعبي التراجع الإضافي في قيمة الليرة السوريّة، وما تبعه من ارتفاع كبيرٍ في تكاليف المعيشة، الأمر الذي جعل الحياة اليومية أكثر صعوبة بالنسبة لغالبية السوريين، في ظلّ ضعف الرواتب وارتفاع أجور السكن وتآكل القدرة الشرائية بصورةٍ غير مسبوقة.

وفي المحصلة، تبدو سوريا أمام مرحلة انتقالية شديدة الحساسية، تتداخل فيها الأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بينما تتزايد المخاوف من انفجارٍ داخلي نتيجة سوء الإدارة واتساع الهوّة بين السلطة والشارع، وبين حرارة الصيف اللاهبة وضغط الأزمات المتراكمة، يبقى المواطن السوري هو الحلقة الأضعف، يواجه يومياً معركة البقاء وتأمين أبسط مقومات الحياة، وبعد سنوات طويلة من الحرب والآلام والانهيارات، لا يزال السوريون يتطلعون إلى حقهم الطبيعي في العيش بكرامة وأمان واستقرار.

الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة (١٩٦٢)

محمود عبد القادر يوسف

لم يكن إحصاء عام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة مجرد إجراء إداري عابر، بل تمثلت في حرب وجودية شنها نظام البعث ضد الشعب الكردي، إنها الجريمة التي لم تستهدف الأوراق الثبوتية فحسب، بل استهدفت اقتلاع شعب من أرضه التاريخية عبر هندسة خبيثة قادها العقل العنصري لـ محمد طلب هلال، لتكريس واقع ديمغرافي مزيف يخدم الأيديولوجية البعثية الإقصائية.

نظام البعث.. عقيدة الإنكار والصهر

إن الإحصاء الاستثنائي لم يأتِ من فراغ، بل كان وليد العقيدة الشوفينية التي تبناها نظام البعث، والتي ترى في التنوع القومي "تهديداً" للوحدة المزعومة، لقد تبنت الدولة السورية آنذاك سياسة صهر القوميات بالقوة، وكان الكرد في سوريا هم الهدف الأول لهذا المخطط لأنهم يمثلون العمق التاريخي والجغرافي المرتبط بأرضهم.

محمد طلب هلال.. «جزار» الهوية السورية

إذا كان نظام البعث هو "العقل" المدبر، فإن محمد طلب هلال (رئيس المكتب السياسي للأمن في الحسكة) كان "اليد" التي نفذت الإعدام المدني بحق الكرد، لقد صاغ هلال تقريره الشهير الذي تحول إلى دستور للتمييز العنصري، مقترحاً خطوات شيطانية تضمنت:

تجهيل المجتمع الكردي وحرمانه من التعليم.

تجويع الكرد عبر مصادرة أراضيهم ومنحها لغيرهم.

نفي الصفة الوطنية عن السكان الأصليين ووصفهم بـ"المتسللين".

الإحصاء الاستثنائي.. جريمة «اليوم الواحد»

بأوامر مباشرة من المنظومة البعثية، نُفذ الإحصاء في محافظة الحسكة وحدها دون بقية سوريا، في الخامس من تشرين الأول ١٩٦٢، وفي غضون ٢٤ ساعة، وبأدوات قمعية وشروط تعجيزية، تحول ١٢٠ ألف كردي من أصحاب الأرض إلى "أجانب" و"مكتومي قيد"، لقد كانت هذه العملية هي الأساس الذي بُني عليه لاحقاً مشروع "الحزام العربي" في روج آفا.

آثار الإبادة القانونية عبر الأجيال

هذا التحالف بين الأيديولوجيا البعثية وتطرّف محمد طلب هلال أنتج كارثة إنسانية مستمرة تسلسلت في:

ـ سرقة المواطنة: تحويل مئات الآلاف إلى "بدون" (أجانب ومكتومين) بلا حقوق مدنية.

ـ التطهير العرقي الصامت: حرمان الكرد من التملك في مناطقهم (قامشلو، عامودة، ديرك، وغيرها) لدفعهم نحو الهجرة والنزوح.

ـ الحصار المعيشي: منع الكرد من التوظيف والسفر وحتى الزواج الرسمي، في محاولة لخنق الوجود القومي الكردي بيولوجياواجتماعياً.

إن إحصاء ١٩٦٢ هو الوثيقة الدامغة على عنصرية نظام البعث، وهو "الخطيئة الكبرى" التي ارتكبها محمد طلب هلال بحق وحدة المجتمع.

ولا يمكن الحديث عن عدالة أو ديمقراطية في سوريا دون إلغاء كافة مفاعيل هذا الإحصاء، والاعتراف بأن الكرد في الجزيرة هم أصحاب الأرض التاريخيين، وما تعرّضوا له كان محاولة فاشلة لاقتلاع الجذور من تربتها الأصيلة.

ركودٌ في سوقِ المواشي بقامشلو مع ارتفاع أسعار الأضاحي

قامشلو/ دعاء يوسف ـ مع اقتراب عيد الأضحى، ارتفعت أسعار الأضاحي في أسواق المواشي بشكلٍ كبير، إذ تراوح سعر الكبش بين ستة وثمانية ملايين ليرة سوريّة، بينما تراوحت أسعار الأبقار بين 700 و1500 دولاراً، وسط تراجع واضح في حركةِ الشراء، وأكد مواطنون إن الأسعار باتت تفوق قدرتهم الشرائية، في حين أشار دلّالو المواشي إلى ضِعف الإقبال مقارنةً بالعام الماضي.

مع اقتراب عيد الأضحى، تعود أسواق المواشي في سوريا إلى الواجهة، ليس بوصفها موسماً دينياً واجتماعياً فحسب، بل كمرآةٍ تعكس حجم الأزمة الاقتصادية التي يعيشها السوريون، ففي وقتٍ كانت فيه الأُضحية تمثل طقساً سنوياً اعتيادياً لدى كثير من العائلات، باتت اليوم عبئاً ثقيلاً يفوق قدرة شريحة واسعة من المواطنين، وسط ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواشي وتراجع واضح في حركة البيع والشراء.

فايز أحمد الجواد

شيخ نعمة عبد العزيز

عدنان جمعة

ياسين محمود

سيد جواد

ارتفاع السعر وضعف القدرة الشرائية

في سوق مواشي قامشلو، يقف المواطن "فايز أحمد الجواد" متأملاً الأسعار قبل أن يغادر السوق دون شراء، يقول: "إن الأسعار باتت بعيدة تماماً عن قدرة الناس الشرائية، وصاحب الماشية نفسه يتكبّد خسائراً كبيرةً".

وأضاف: "صاحب الحلال مكلفته ١٦٠٠ دولار ويبيع بألف دولار، وأنا عندما قدِمت للسوق كان في بالي من ٥٠٠ إلى ٩٠٠ دولار، وما قدرت اشتري".

حديث الجواد يُلخص معادلةً معقدةً يعيشها السوق اليوم؛ فالمربي يشكو من ارتفاع تكاليف التربية والعلف والنقل، بينما يعجز المواطن عن مجاراة الأسعار مهما انخفضت مقارنةً بتكاليف الإنتاج وبين الطرفين يعاني السوق من الركود في الشراء.

ولا يختلف حال المواطن "شيخ نعمة عبد العزيز" كثيراً، إذ يقول إنه جاء إلى السوق بحثاً عن أضحية، لكنه فوجئ بارتفاع الأسعار مع اقتراب العيد، ويضيف: "الأسعار ترتفع قبل العيد ومجبور أشتري أضحية هالسنة، وفرق اليوم عن قبل كم يوم كبير بالسعر".

هذا الارتفاع الموسمي للأسعار بات يتكرر كل عام، لكنه يبدو هذا الموسم أكثر قسوةً، في ظلّ تراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة بشكلٍ عام، فالكثير من العائلات التي كانت تخصص جزءاً من مدخولها السنوي للأضحية، أصبحت اليوم بالكاد تؤمّن احتياجاتها الأساسية من الغذاء والدواء.

ركودٌ في السوق

وفي السوق ذاته، يوضح دلّال الأبقار "عدنان جمعة" إن الأسعار تختلف بحسب حجم البقرة أو البكير، مشيراً إلى إن الأسعار تبدأ من ٧٠٠ دولاراً وقد تصل إلى ١٥٠٠ دولاراً للبقرة الواحدة، بينما يُباع "البكير" بنحو ١٢٠٠ دولاراً، لكنه يؤكد إن المشكلة الأساسية ليست في السعر فقط، بل في غياب حركة الشراء.

يتابع جمعة: "مع اقتراب عيد الأضحى الحركة معدومة إذ أملك ٥٠ رأس غنم لم أبِع منها سوى رأس واحد"، ويضيف إن الأسعار انخفضت فعلياً بين ٢٠٠ و٣٠٠ دولار مقارنةً بالسنة الماضية "لكن رغم ذلك الإقبال ضعيف، بينما كان العام الماضي أفضل".

وتكشف هذه الشهادة جانباً آخر من الأزمة، فحتى انخفاض الأسعار نسبياً لم يعد كافياً لتحريك السوق؛ لأن المشكلة باتت مرتبطة بتراجع الدخل العام للمواطنين، وليس فقط بسعر الأضحية بحد ذاته.

الجميع يُفاصِل ولا يشتري

أما المواطن "ياسين محمود" يرى إن الوضع هذا العام "غير مقبول"، فأسعار الأغنام ارتفعت بشكلٍ كبير مقارنةً بالسنوات الماضية، بينما تراجع الإقبال على شراء الأضاحي بشكلٍ واضح: "العائلة التي تُريد التضحية لا تستطيع الشراء".

ويستذكر محمود أسعار الأعوام السابقة إذ إنه اشترى الأضحية قبل سنة بمليونين ليرة سوريّة، بينما اشتراها اليوم بأربعة ملايين ونصف ليرة سوريّة، مضيفاً إن السوق يشهد حركة معاينة أكثر من الشراء الفعلي: "الكل يبازر ولا يشتري".

وتعكس عبارة "الكل يبازر" واقعاً مألوفاً في الأسواق السورية، حيث يكتفي المواطنون بالسؤال عن الأسعار أو المساومة دون إتمام عملية الشراء، بسبب الفجوة الكبيرة بين الدخل والأسعار.

ونوه: "لم تعد الأضحية أولوية لدى كثير من الأُسر، بل تحولت لدى البعض إلى حلمٍ موسمي يصعب تحقيقه، فالعائلات التي كانت تعتبر الأضحية جزءاً من فرحة العيد، أصبحت اليوم توازن بين شراء الأضحية أو تأمين مستلزمات الحياة الأساسية".

ارتفاع أسعار الأضاحي

أما دلّال المواشي "سيد جواد"، فيقول إن أسعار الأضاحي تختلف بحسب نوع الخروف وحالته، موضحاً أن سعر الكبش قد يتراوح بين ستة وثمانية ملايين ليرة سوريّة، بينما تبدأ أسعار الأضاحي المقبولة من نحو أربعة ملايين ليرة.

ويشير جواد إلى إن الإقبال هذا العام ضعيف جداً مقارنةً بالسنوات الماضية، مُرجعاً ذلك إلى تدهور الأوضاع المعيشية، ويقول: "الناس فقراء وفي غلاء أسعار، السنة الماضية كان الواحد يشتري أضحية بمليونين وشوي، أما السنة أقل أضحية بستة ملايين".

كما إن تحسن الموسم الزراعي هذا العام، والذي كان من المفترض أن يخفف أسعار الأعلاف نسبياً، لم ينعكس بالشكل المتوقع على السوق، بحسب جواد وذلك بسبب استمرار ارتفاع تكاليف النقل والتقلبات الاقتصادية وتراجع قيمة العملة المحلية، كما أنه أشار إلى أنه غير مجبور على البيع بسعر زهيد كون الأعلاف موجودة ويمكنه الاستمرار بتربيتها للعام القادم على تكبد خسارة في سعرها: "العام الماضي كنا نبيع كون العلف غالي فمن لديه مئة رأس يبيع النصف ليقدر أن يصرف على النصف الآخر المتبقي، وهذا العام مختلف فالموسم وفير".

وفي ظل هذا الواقع، تبدو أسواق المواشي مزدحمة بالنظر أكثر من الشراء، وبالأسئلة أكثر من الصفقات، فيما يقف البائع والمشتري على طرفي أزمة واحدة؛ الأول يشكو الخسارة وارتفاع التكاليف، والثاني يعجز عن اللحاق بأسعار لم تعد تشبه دخله ولا واقعه المعيشي.

أصحاب الحصادات في مواجهة موسم مكلف وأزمة وقود خانقة

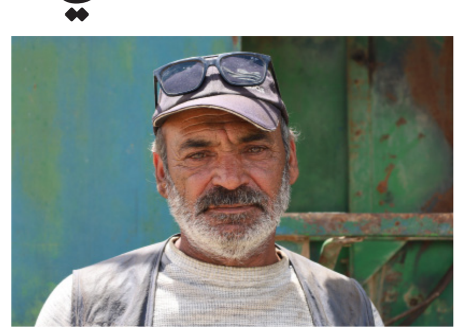
سرحان خالد

محمد دريعي

قامشلو/ ملاك علي ـ عبّر أصحاب الحصادات عن حجم المعاناة التي يواجهونها خلال موسم هذا العام، مؤكدين أنهم يرزحون تحت ضغوط كبيرة، وفي مقدمتها الارتفاع الحاد في أسعار الوقود، وغلاء قطع الغيار، وارتفاع أجور الإصلاح والصيانة.

يُعدُّ القطاع الزراعي من الركائز الأساسية في حياة المجتمعات، ويأتي موسم الحصاد كمرحلةٍ مهمة ينتظرها المزارعون بعد أشهر طويلة من العمل والتعب، ومع التطور الزراعي أصبحت الحصادات وسيلة ضرورية لتسهيل جمع المحاصيل وتوفير الوقت والجهد. إلا أن العمل في هذا المجال لم يعد سهلاً كما كان في السابق بسبب الظروف الاقتصادية وارتفاع تكاليف التشغيل.

أكثر من٥٠٠ دولار.. تكاليف الصيانة

ومن هذا المنطلق أوضح أحد أصحاب الحصادات في قرية الحديدكة، التابعة لمدينة قامشلو، "سرحان خالد": "إن تكاليف إصلاح الحصادات الزراعية شهدت ارتفاعاً كبيراً هذا العام، إذ تراوحت بين خمسة وستة آلاف دولار، مقارنةً بالعام الماضي حين لم تتجاوز نحو ألفي دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات وقطع الغيار".

وأما بالنسبة من استفادتهم من عمل الحصادة فأشار خالد إلى إن أصحاب الحصادات كانوا يحصلون سابقاً على سبعة أكياس من القمح مقابل كل ١٠٠ كيس يتم حصاده، إلا أنهم هذا العام لن يقبلوا بأقل من ١٠ إلى ١٥ كيساً نظراً لوفرة الأراضي الزراعية وارتفاع التكاليف، لافتاً إلى "إن المقابل سيكون غالباً من محصول القمح بدلاً من الدفع النقدي".

ونوه إلى: "إن أجور الحصاد ارتفعت أيضاً على مستوى الدونم، حيث بلغت هذا العام نحو ١٢٥ دولاراً للدونم الواحد، بعدما كانت في الموسم الماضي بحدود ٧٥ دولاراً فقط".

ارتفاع حاد في تكاليف التشغيل

ومن جهة أخرى بيّن "محمد دريعي" إن جميع مستلزمات العمل أصبحت مرتفعة الثمن، من أجور العمال إلى تكاليف الصناعة والمحروقات، مشيراً إلى أن سائق الحصادة كان يتقاضى العام الماضي نحو ٣٠٠ دولاراً أمريكياً، بينما لا يقبل هذا العام بأقل من ألف دولار، كما ارتفعت أجور الخياط، من ١٥٠ ـ ٢٠٠ دولاراً إلى ٣٠٠ دولاراً، وأجور الطباخ إلى ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ دولار.

التحدي الأكبر «أزمة المازوت»

فيما تطرق إلى "إن التكاليف الإجمالية للحصادة هذا العام، بما فيها الإصلاح وأجور العاملين، بلغت أكثر من ألفي دولار".

مؤكداً إن أزمة المازوت تشكّل التحدي الأكبر أمام أصحاب الحصادات.

وفي ختام حديثه طالب "محمد دريعي"، الجهات المعنية بتخصيص كميات كافية من مادة المازوت، محذراً من أن عدم توفيرها قد يؤدي إلى خسائرٍ كبيرةٍ تصل إلى ٤٠٠ ألف دولار، مشدداً إن الحصادات لن تحقق أي فائدة في ظل استمرار هذه الأزمة.